

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:/2024

رقم التسجيل:

**معاهدة الامتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا
سنة 1535 م وتأثيرها على الجزائر
حراسة تاريخية - تحليلية**

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إشراف الدكتور:

• أ.د. لميش صالح

إعداد الطالبة:

• ذويبي جوهر

السنة الجامعية

2024/2023



الإهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضلله، فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال الله تعالى فيهم: ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ

وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...)) [الإسراء: 23]

إلى أمي وأبي وزوجة أبي حفظهم الله، ورزقهم نعيم الصحة والعافية

إلى جدي أطل الله في عمرها

إلى الزوج الكريم وابنتي الغالية عهد

إلى كامل إخوتي وأخواتي

وفي الختام، إلى كل فرد من أفراد عائلتي

إلى كل من ساندني في مسيرتي الدراسية شكرا لكم كل باسمه ومقامه

جواهر ذويبيبي.

شكر وعرفان

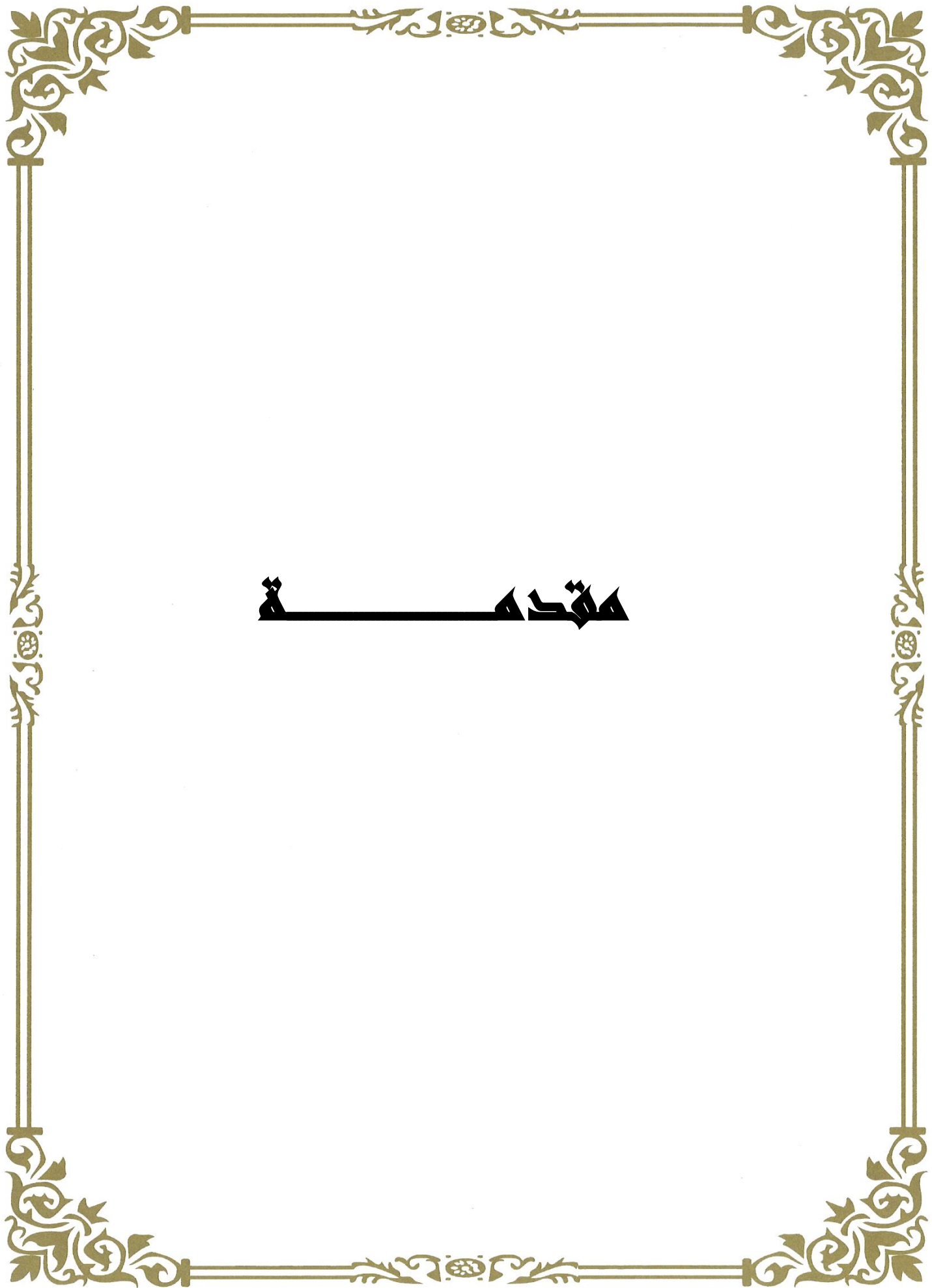
الحمد لله الذي أنار لنا درج العلم والمعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب
ووفقنا في إنجاز هذا العمل

كما يجدر بنا الاعتراف بجميل من ساعدنا على إخراج هذا البحث
ونستهل بالشكر الخالص والتقدير الأستاذ الدكتور المشرف " صالح لميش "
الذي قدم لنا التوجيهات الهادفة طيلة مسيرة بحثنا
كما أتقدم بالشكر لكل من كانت له يد في دعمي من قريب أو بعيد
لإنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

جوهر ذويبي.

جدول الاختصارات:

الكلمة	الاختصار
تحقيق	تح
تعليق	تع
تقديم	تق
مراجعة	مرا
تصدير	تص
دون تاريخ	دت
من الصفحة إلى الصفحة	ص ص
ترجمة	تر
طبعة	ط
مجلد	مج
جزء	ج
صفحة	ص
العدد	ع
ميلادي	م
هجري	هـ
Ibidem	Ibid
Opere citato	Op.Cit
Page	P
Tome	T



مقدمه

مقدمة:

عرفت العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي تحولات جذرية على الساحة الأوروبية التي عرفت نهضة عملت على احياء التراث اليوناني القديم و حركة الإصلاح الديني، مما أدى إلى ظهور الصراعات و الانقسامات و ما زادها حدة حروب الاسترداد، في حين تمكنت الدولة العثمانية من التوسع في القارة الأوروبية متوجة نجاحاته بفتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح بتاريخ : 1953م ، و للحفاظ على وجودها و استمراريتها عملت الدولة العثمانية على تفعيل سياستها الخارجية و العمل على كسب حلفاء يحققون أهدافها و مواكبة التطورات الحاصلة آنذاك ، في ذات السياق كانت فرنسا ترى في الدولة العثمانية خير حليف، و بمطاع القرن السادي عشر عملت فرنسا التي كانت في صراع مع الدولة الرومانية من أجل زعامة العالم المسيحي تعمل على كسب شريكها الدولة العثمانية التي وافقت باعتبارها للدولة الرومانية تهديدا لها و للمناطق الخاضعة لها على رأسها الجزائر التي تم ضمها للدولة العثمانية بتاريخ : 1519 م ، في هذا السياق التاريخي نشأ تحالف فرنسي - عثماني توج بتوقيع معاهدة بين الطرفين بتاريخ : 1535م .

الإطار الزمني:

السنة المحورية لهذه الدراسة هي سنة 1535م ولكن حدودها التاريخية تمتد من بين: 1453م إلى غاية سنة 1659م.

الإطار المكاني:

البحر الأبيض المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية، كونه موقعا استراتيجيا ومجالا حيويا للنفوذ وموقع صراع الدول الأوروبية (فرنسا، اسبانيا) والدولة العثمانية التي ضمت معظم دول العالم الإسلامي.

أهمية الموضوع:

تسلط هذه الدراسة الضوء على جانب مهم في علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية المتمثلة في معاهدة الامتيازات لسنة 1535م، وتكمن أهمية الدراسة في الكشف عن أهم الجوانب التاريخية لهذه المعاهدة ومضمونها وتأثيراتها على الجزائر باعتبارها إيالة عثمانية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى سببين أساسيين أولها السبب الذاتي المتمثل في الميول الشخصي لدراسة العلاقات الدولية المختصة بالمعاهدات والامتيازات والسبب الموضوعي الذي يتمثل في محاولة كشف تأثيرات معاهدة الامتيازات لسنة 1535م وتأثيراتها على الجزائر في ظل شح المصادر في هذا الموضوع.

الإشكالية المطروحة:

إلى أي مدى أثر معاهدة الامتيازات التي وقعتها الدولة العثمانية مع فرنسا لسنة 1535م على الجزائر.

التساؤلات الفرعية:

- ما هي التغييرات الحاصلة في أوروبا خلال القرن السادس عشر الميلادي؟
- ما هو تأثير هذه التغييرات على العلاقات العثمانية - الفرنسية؟
- ما هي الأوضاع العامة للجزائر قبيل مجيء العثمانيين؟
- ما هو تأثير معاهدة الامتيازات لسنة 1535م على العلاقات الجزائرية - الفرنسية؟

المنهج المتبع:

اتبعنا خلال بحثنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي وظفناه في وصف طبيعة العلاقات العثمانية الخارجية ووصف التغييرات الحاصلة في أوروبا والظروف التاريخية لعقد المعاهدة، والمنهج التاريخي التحليلي لتحليل بنود المعاهدة واستخراج تأثيراتها على الجزائر.

الخطة المعتمدة:

للإجابة على الإشكالية السابقة اعتمدنا على هذه الخطة التي تتضمن مقدمة وثلاثة فصول وختاما خاتمة كالاتي:

الفصل الأول: يتضمن هذا الفصل المعنون بالظروف الدولية السائدة في أوروبا مطلع القرن السادس عشر وأهم التغييرات التي الحاصلة في أوروبا، ثم تناولنا أوضاع فرنسا في عهد فرنسوا الأول داخليا وخارجيا ثم تطرقنا إلى أهم توسعات الدولة العثمانية وعلاقتها الدولية منذ فتح القسطنطينية الى غاية نهاية فترة حكم السلطان سليمان القانوني.

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل المعنون بعنوان الجزائر مطلع القرن السادس عشر وفيه نبذة عن أوضاع الجزائر قبل وبعد الالتحاق بالجزائر وعلاقتها الخارجية مع الباب العالي ومختلف الدول الأوروبية.

الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل المعنون ب معاهدة الامتيازات 1535م دراسة في المحتوى والنتائج اين نتطرق الى التعريف العم بهذه المعاهدة وتحليلها وتقييمها وأبرز أهميتها التاريخية ودورها في إرساء العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد.

اما الخاتمة فتتضمن الاستنتاجات وأهم الاستخلاصات التي خرجنا بها من هذه الدراسة.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها:

أ/ باللغة العربية:

أهم مصدر اعتمدها في هذه الدراسة باللغة العربية في موضوعنا هو نص معاهدة الامتيازات من كتاب " تاريخ الدولة العلية العثمانية " لمحمد فريد بك و مذكرات " خير الدين بربروس " ترجمة محمد دراج التي اعتمدها في معرفة أوضاع الجزائر قبيل الحكم العثماني إضافة الى الوثائق الارشيفية التي ترجمها و نشرها الباحث و المؤرخ العراقي فاصل بيات فيما يخص علاقات الأطراف الثلاث والوثائق الارشيفية التي نشرها في كتابه المعنون ب " البلاد العربية في الوثائق

العثمانية " ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي و إضافة الى هذه المصادر اعتمدنا كذلك على مجموعة من المراجع منها كتاب ليلي الصباغ المعنون بعنوان " الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر و السابع عشر " في الجزء الأول منه و كتاب " العلاقات العثمانية - الأوروبية في القرن السادس عشر " لادريس الناصر رائسي .

ب / باللغة الفرنسية كتاب " le baron de testa " الذي يحمل عنوان " recueil des traites de la porte " احد المصادر المهمة لدراسة علاقات الدولة العثمانية الخارجية مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا و كتاب " histoire d'Alger sous la domination turque " للكاتب " de grammont " الذي تكمن قيمته في ابراز مراحل الحكم العثماني بالجزائر خاصة مرحلة الباشاغات التي هي محل بحثنا.

الدراسات السابقة:

لم تحض هذه المعاهدة بدراسة خاصة بها بل جاءت في بعض الدراسات كجزء من المعاهدات والامتيازات مثل:

• أطروحة الدكتوراه التي اجراها ياسر محمود القاري سنة 2001م بعنوان " دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية " والتي تطرق فيها في أحد الفصول الى معاهدة الامتيازات وحلل بعض بنودها

• رسالة ماجستير الشيخ لكحل سنة 2012م و 2013م بعنوان " نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ / 17م " نجد في بعض عناصرها هذه المعاهدة.

• رسالة ماجستير محمد الصالح بالخير سنة 2014م / 2015م بعنوان " العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن 10هـ / 16م " احتوت في فصلها الاول معاهدة امتيازات سنة 1535م، وبعض تأثيراتها على الدولة العثمانية.

الصعوبات التي واجهتنا:

واجهنا خلال دراستنا هذه جملة من الصعوبات من حيث صعوبة ضبط مصطلحات ومفاهيم البحث التي تتعد دلالتها، وقلة المصادر من جهة وصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى مع ضيق الوقت، لكننا حاولنا جاهدين انجاز البحث في اجاله المحددة والإحاطة بكل جوانبه.

المفصل الأول

الظروف الدولية في مطلع القرن

السادس عشر

المبحث الأول: التغيرات الكبرى بأوروبا في مطلع القرن السادس عشر

المطلب الأول: التحولات السياسية والعسكرية

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحولات الدينية والثقافية

المبحث الثاني: أوضاع فرنسا على عهد فرانسوا الأول (1515-1547م)

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية

المطلب الثاني: الأوضاع الخارجية

المبحث الثالث: الدولة العثمانية (1453-1566) علاقاتها الدولية وتوسعاتها

المطلب الأول: الدولة العثمانية (1453-1520)

المطلب الثاني: الدولة العثمانية على عهد السلطان سليمان القانوني

(1520-1566)

المطلب الثالث: بوادر التحالف العثماني الفرنسي

تمهيد:

لا يمكننا دراسة أي حدث تاريخي بمعزل عن الظروف و العوامل الداخلية و الخارجية المحيطة به ، لذا وجب علينا أن نقوم بعرض السياق التاريخي الذي نتجت عن مختلف المعاهدات و التحالفات في الحوض المتوسط ، وهذا ما سوف نتعرض له في الفصل الأول من هذه الأوراق البحثية التي تأتي تحت عنوان : " معاهدة 1535م دراسة تحليلية تاريخية " ، إذ سوف نعرض خلال الفصل الأول الظروف التي سادت أوروبا مطلع القرن السادس عشر و ما تمخض عنها من ارهاصات على الدول الأوروبية على رأسها فرنسا . تعدتها الى الدولة العثمانية ، ودول المغرب الجزائر .

المبحث الأول: التغيرات الكبرى بأوروبا في مطلع القرن السادس عشر

شهدت أوروبا في مطلع القرن السادس عشر مجموعة من التغيرات في مختلف مجالاتها، كانت تمثل بداية الفترة الحديثة الخاصة بها، وقد ساهمت هذه التحولات في بروز قوى جديدة، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحولات السياسية والعسكرية

القرن السادس عشر بالنسبة لأوروبا قرن ملئ بالأحداث والتطورات، في الميدان السياسي امتلأ بالفعاليات الكبرى، كمنو مفهوم الدولة القومية، وحدثت صدامات كبرى أدت الى تشابك في العلاقات الدولية.¹

كان للنهضة الأوروبية أواخر القرن الخامس عشر مساهمة فعالة في هذه التطورات، فقد ساهمت في زوال النظام الإقطاعي، الذي انتشر في العصور الوسطى وقيام ملكيات قومية ذات سلطة مركزية وأساس قومي، تشكلت بذلك إمبراطوريات حديثة أبرزها إسبانيا وإنجلترا وفرنسا.²

¹ - ليلي صباغ، معالم تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ط4، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1998، ص68.

² - عمر عبد العزيز، دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م، ص 32.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

أوروبا الغربية هيأت أيضا الظروف لشارل الخامس، المعروف بـ "شارلكان" أن تجتمع تحت إمرته العديد من الممتلكات، فقد ورث الممتلكات النمساوية والبورغونية، إضافة إلى أن له تاج أرغون وقشتالة¹، كما أصبح سنة 1516م ملكا لإسبانيا².

سنة 1519م بوفاة الإمبراطور ماكسيمليان، وكون التاج الإمبراطوري منوط بالانتخاب فقد ترشح شارلكان من التنويع الإمبراطوري وأصبح زعيما لأوروبا المسيحية³.

وبالتالي أصبح حاكما على كل من النمسا وألمانيا بلجيكا وهولندا، ومناطق أخرى مثل لوكسمبورغ الألزاس واللورين والدانمارك، وأجزاء من شمال إيطاليا والمجر فيما بعد، وبالتالي حدث تغيير كبير في الخريطة السياسية لأوروبا⁴، هذا فيما يخص إسبانيا وإمبراطوريتها.

أما إنجلترا فقد شهدت في مطلع القرن 16م تطورا واضحا أعطها أصالتها الدينية وثبتت قواها البحرية⁵، ويقول محمد دراج في هذا الصدد في كتابه "الدخول العثماني للجزائر" بأن إنجلترا كانت تسير بخطى ثابتة لتكون دولة بحرية، فقد وجهت اهتماماتها إلى النشاط البحري، وتفاقت المواجهة مع الإسبان حتى تصل إلى المستوى عالي من الرقي والازدهار، بالإضافة إلى أن إنجلترا تخلت عن فكرتها السياسية التي تهدف لتوسعها على حساب فرنسا، وأصبحت تهدف إلى تأسيس الإمبراطورية البريطانية⁶.

مطلع القرن 16م، عرفت إيطاليا وجود نظم سياسية جديدة، وحدثت فيها انقسامات داخلية، إذ كانت هناك مدن ومقاطعات مستقلة ما أدى إلى حدوث صراع عنيف بينهما، أدى إلى تفكك

¹ - رولان موسنييه، تاريخ الحضارات العام القرنان السادس عشر والسابع عشر، مج4، ط2، تر: يوسف أسعد داغر، فريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1987، ص 196.

² - راشد زينب عصمت، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 21.

³ - جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ج2، تر: وجيه البعيني، مر: أنطوان الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1995م، ص 327-329.

⁴ - محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543م)، تص: ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 25.

⁵ - ليلي الصباغ، مرجع سابق، ص 183.

⁶ - راشد زينب عصمت، مرجع سابق، ص 122.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

وحدتها، وكانت الدويلات الرئيسية فيها روما وميلان وفلورنسا تابعة للبابا، أما في الجنوب مملكة نابولي وفي الشمال إمارة دوقية، والتي امتدت على طول جبال الألب في الشمال الغربي الإيطالي، وفي الشمال الشرقي انتصبت البندقية¹.

البرتغال حققت هي الأخرى نجاحات بحرية كبيرة جعلتها تحظى بمكانة ضمن الدول الأوروبية الكبرى، بفضل كشوفاتهم الجغرافية تمكنوا من تدعيم تفوقهم البحري، وسيطرتهم في البحار الشرقية وتنفيذ سياستهم التوسعية، فكفوا أحد كبار قادتهم البحريين ألفونسو البوكيرك ليواصل أهدافهم الاستعمارية، وتمكن البرتغاليون من ضم بعض المناطق في الخليج العربي والبحر الأحمر، وهكذا بدأت رحلتهم في تكوين إمبراطوريتهم².

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والاجتماعية

لقد شهدت أوروبا مطلع القرن 16م نظم اقتصادية جديدة، وتغير الفكر الاقتصادي فيها وعرفت تحولا جذريا على ما كان في العصور الوسطى، تحولت من اقتصاد عيني الى اقتصاد نقدي، مما ساعد على انهيار الإقطاعية، وظهور قواعد جديدة تتوافق مع أغلب الطبقات على غرار التعامل بالصدك والعقود المكتوبة وإقامة المصارف³.

تعتبر النهضة الاقتصادية الأوروبية من أهم الحوادث التي تميز بها القرن 16م، بحيث أن الكشوفات الجغرافية أدت إلى توطيد العلاقات بين أوروبا والقارات الأخرى، محدثة نتائج عظيمة في الاقتصاد العالمي أهمها تغيير مركز الثقل في التجارة العالمية والمواصلات البحرية، وذلك من البلدان الواقعة على سواحل المتوسط إلى دول غرب أوروبا المطلّة على المحيط الأطلسي⁴. كان للثورة الاقتصادية في أوروبا لها نتائج عدة، فقد ظهرت وتجلت في تدفق الثروات والسلع خاصة الآسيوية بكميات كبيرة لم تحدث سابقا في العصور الوسطى، السلع تأتي إلى المستودعات الكبرى في كل من البرتغال وإسبانيا، ومن بين هذه السلع التوابل والتبغ والسكر.

1 - ليلي الصباغ، مرجع سابق، ص60.

2 - عبد الحميد البطريق، نوار عبد العزيز، مرجع سابق، ص49.

3 - محمد محزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي عصر النهضة، دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع، لبنان، 1983م، ص60.

4 - نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر، سوريا، 1985م، ص152.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

كما حدث تدفق في الذهب وظهرت إمكانيات هائلة في البلدان المكتشفة، استفاد منها سكان المدن من تجار وحرفيين بشكل كبير، وخلقت فئة جديدة من الناس وهي فئة الرأسماليين¹. فأصبحوا أصحاب ثروات كبيرة وأخذوا يستثمرون أموالهم مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للحياة الاقتصادية وشهدت المصارف نموا كبيرا، وبهذا تأسس في القرن السادس عشر نظام اقتصادي يتسم بالحدثة وظهرت طبقة برجوازية تنتشر في المجتمعات الأوروبية الغربية².

انتعشت هذه الطبقة وعملت على تفويض ما تبقى من نظم إقطاعية، وكانت تتميز بالنفوذ والقوة المكتسبتان عن طريق سيطرتها الاقتصادية وتراكم الأرباح، الأمر الذي دفعها إلى محاولة تولي الحكم والإرادة لحماية مصالحها التجارية في أوروبا وخارجها³.

هيات الظروف أيضا لظهور طبقة أخرى والمتمثلة في الطبقة المتوسطة، إذ تعتمد في اقتصادها على الحرف والتجارة، وساعدت أيضا في تثبيت دعائم الدول الأوروبية⁴.

عملت الدول الأوروبية على تحقيق التوازن الاقتصادي الخاص بها، عملت على التقليل من الاستيراد إلا فيما يخص المواد الأولية اللازمة، إضافة إلى العمل على التصنيع والإنتاج بأقل التكاليف وبيعها بأرخص الأثمان، بالتالي بيع عدد أكبر وضمن النجاح في المنافسة، وقد أدى هذا إلى زيادة في رؤوس الأموال، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الحصول على مستعمرات لتصريف مصنوعات كل دولة، وعلى هذا الأساس بدأ التقدم والتطور الاقتصادي يبرز خاصة في مجال التجارة⁵.

ضمن أبرز مظاهر التطورات في ميدان التجارة، إنشاء الشركات الكبرى، أبرزها شركة الليفانت الإنجليزية والشركة الهولندية الشرقية المتحدة، بالإضافة إلى تحسين الطرق الداخلية في

¹ - عبد المجيد النعني، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453-1848 من دار النهضة العربية، بيروت 1983م، ص ص 20-21.

² - ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث 1435-1848م، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1996م، ص 76.

³ - محمد محزوم، مرجع سابق، ص 98.

⁴ - عبد المجيد النعني، مرجع سابق، ص 21.

⁵ - صلاح أحمد هريدي، تاريخ أوروبا الحديث، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 100.

كل دولة ووسائل النقل فيها، كما اتجهت الدول الأوروبية إلى تعزيز أساطيلها التجارية لحماية تجارتها البحرية والتوسع في مناطق أخرى¹.

بروز التجارة الخارجية بشكل واسع أدى إلى تطور النظام الرأسمالي، فنتج عن ذلك نمو المدن وازدياد عدد السكان، وتوفر الغنى والثروة في كامل أرجاء أوروبا، ومن أهم المناطق التي اشتهرت بالتجارة الخارجية المزدهرة إيطاليا وإسبانيا وفرنسا²، وقد ساهمت هذه التجارة والمبادلات في ظهور علاقات دولية عززت بها كل دولة مصالحها الاقتصادية والمالية³.

المطلب الثالث: التحولات الدينية والثقافية

في الوقت الذي كانت تعيش فيه أوروبا تحولات سياسية واقتصادية، ظهرت حركة فكرية دينية أطلق عليها اسم حركة الإصلاح الديني، والتي كانت موجهة ضد الكنيسة الكاثوليكية بهدف الحد من الفساد الداخلي فيها، وإصلاح شؤونها وإعادة تصحيح مبادئها⁴، وقد ظهرت هذه الحركة بفضل مجموعة من العوامل نذكر منها:

1. نمو الشعور القومي بعد التحولات التي عرفت أوروبا مطلع القرن السادس عشر فجعله الأمراء وسيلة ضد الكنيسة ورجالها.
2. مفاسد رجال الدين وانغماسهم في الملذات والشهوات، وعيشهم حياة الأمراء التي يسودها الترف والتبذير، فهم لم يحاولوا رفع مستواهم الفكري مما أضعف الكنيسة ككل⁵.
3. ظاهرة صكوك الغفران التي قام بها رجال الدين، والتي تعتبر عامل مهم لثورة المصلحين وهي عبارة عن وسيلة تجارية قام بها رجال الكنيسة لجمع المال من طبقات المجتمع مقابل

1 - ليلي الصباغ، مرجع سابق، ص 109.

2 - راشد زينب عصمت، مرجع سابق، ص 43.

3 - إدريس الناصر رائسي، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، لبنان، 2007، ص 245.

4 - صلاح أحمد هريدي، مرجع سابق، ص 136.

5 - جلال يحيى، أوروبا في العصور الحديثة - الفجر، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1981م، ص 440.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

تخليصهم من الذنوب التي اقترفوها، فحسب زعمهم فإن شراء هذه الصكوك ينجي من نار جهنم ويظهر من المعاصي، وحققت بها الكنيسة موارد ومكاسب كبيرة¹.

4. ظهور الطباعة والتي ساعدت على انتشار حركة التنوير والقضاء على احتكار رجال الدين للتعليم، وبالتالي سهلت للعامة معرفة حركة الإصلاح الديني، وسهلت لهم الاطلاع على الكتاب المقدس وتفسيراته التي كان رجال الدين يحرفونها لخدمة مصلحتهم ومصلحة الكنيسة.

إن البداية الأولى لحركة الإصلاح الديني في أوروبا كانت عن طريق بعض العلماء، حيث بدأوا في الدعوة لإصلاح الكنيسة والعودة للكتاب المقدس، ورفضوا سيطرة البابا، ومن بينهم جون ويلكيف (1320-1384) والذي حاول إظهار الصورة الحقيقية لرجال الكنيسة ونقد مؤسساتهم، إذ له العديد من الرسائل التي كان لها تأثير كبير منها رسالة في السلطة المدنية، كما أنه دعا لفصل الكنيسة البريطانية عن الرومانية²، بالإضافة للمصلح جان هاس (1370-1410)، الذي ذم أخلاق رجال الدين واستنكر أفعالهم وقداستهم³، ولعل أبرز من قاد حركة الإصلاح الديني في أوروبا هو مارتن لوثر (1483-1546) والذي دعا إلى مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

1. إخضاع رجال الدين للسلطة المدنية وضرورة زواجهم، وإنقاص عدد الأديرة⁴.

2. منع البابا من احتكار تفسير الإنجيل.

3. منع ترويج صكوك الغفران وكان ضد كل الصدقات والأموال التي يستغلها رجال الدين

بطرق غير شرعية.

1 - إسحاق عبيد، عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص64.

2 - عامر بن زيد كاظم الوائلي، الإصلاح الديني قراءة المفهوم في التجربة المسيحية الغربية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2018م، ص53.

3 - محمد دراج، مرجع سابق، ص35.

4 - عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص121.

كما تمكنت حركة الإصلاح من كسر الوحدة المذهبية وتفكيك عوامل الوحدة الدينية في أوروبا، حيث استقرت إسبانيا وفرنسا والبرتغال على المذهب الكاثوليكي بينما في ألمانيا وبريطانيا وبعض دول أوروبا الشمالية فقد تبنا البروتستانتية وتفرقت بذلك السلطة الكاثوليكية¹. وفي الأخير يمكن القول بأن الظروف التي عاشتها أوروبا قد أدت لحدوث تغييرات جذرية في جغرافيتها السياسية، نتج عنها بروز النزعة القومية وزوال النظام الإقطاعي، وبرزت بذلك قوى سعت لحفظ مكانتها في المنطقة ومن بينها فرنسا.

المبحث الثاني: أوضاع فرنسا على عهد فرانسوا الأول (1515-1547م)

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية

سنة 1515 م، فرانسوا الأول يتولى الحكم، إنه أحد المتأثرين بالنهضة ونتائجها ويحمل العديد من الصفات والمزايا جعلته مؤثراً لدى الفرنسيين حيث أصبحوا يعلقون عليه آمالا كبيرة في تحسين حال بلادهم².

وصل فرانسوا الأول للحكم بطموحات ومشاريع كبيرة، فبدأ بوضع قوانين صارمة لتنظيم الحكومة وإخضاع الجميع للانضباط، وكونه نشأ في جو يحث على التملك والسيطرة فإنه كان يؤمن بفكرة السلطة المطلقة، حيث كان يعتبر بأن ملكه وسلطته غير محدودة اتجاه رعاياه والهيئات التي تشارك في ممارسة السلطة في الدولة ولا تقف أمامها أي حواجز، ولا يجوز لأي كيان آخر في الدولة أن يعارض قراراته أو يحد من سلطته، ومن هنا نلاحظ أن مبدأ حكم فرانسوا الأول قد كان نفسه الشائع في العصور الوسطى والتي كانت السلطة فيه ترتكز على فكرة أن الحاكم هو الشخص الوحيد الذي يملك السلطة المطلقة في الدول.

حكومة فرنسا في عهد فرانسوا الأول تكونت من المستشار والذي يمثل هرم القضاء، ثم الكونتابل وهو قائد الجيوش وأربعة وزراء، وبالرغم من وجود مجلس لشؤون الدولة إلا أن قرارات

¹ - ولي شرين، تاريخ أوروبا السياسي والثقافي بخطوطه العريضة، تر: نزار نبيل أبو منشار الحرباوي وأمنة نور قافالي، إسطنبول، 2014م، ص 40.

² - مريم هادي حسيين الياسري، مرجع سابق، ص 35.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

فرانسوا كان يتدخل ويؤثر فيها المقربون منه وأصدقاؤه والأشخاص أصحاب النفوذ¹، وهذا ما قد يؤثر على البلاد سلبا، حيث يصبح المقربون من الملك يتمتعون بمزايا دون غيرهم وهذا ما يضمن لهم تحقيق مصالحهم وإن كانت فوق مصلحة الشعب.

فرنسوا الأول كان مؤيدا لفكرة أن يكون حكمة متوقفا على رضا المواطنين واهتماماتهم بل أراد أن تكون جميع قوى الدولة في خدمته ومتاحة له دون أي قيود، وكان يريد أيضا تجنب أي مشاكل مع البرلمان، وقد كان دوبرات هو الوزير الأول لفرنسا في ذلك الوقت ولعب دورا مهما في تنفيذ رؤية الملك للحكم والسلطة، هذا فيما يتعلق بسياسة فرنسا الداخلية.

اقتصاديا فقد كانت تعيش فرنسا حالة اضطراب وتقهقر مادي في أوائل فترة حكم فرنسوا الأول بسبب الديون التي تركها لويس الثاني عشر في حرية لاسترجاع ميلان، بالإضافة إلى ميزانية الجيش الكبيرة والتي تفوق ميزانية الدولة².

قام بوضع تنظيمات وقوانين صارمة تضمن ازدهار الاقتصاد، ومنها فرض ضرائب على التجار بحيث يقومون بدفع الرسوم الجمركية المطلوبة على المنتجات التي يقومون بإدخالها أو إخراجها من المملكة بأسمائهم الخاصة³، وبالتالي قد يساعد هذا في توفير مداخيل أكبر لفرنسا ونمو في اقتصادها.

كما أن بناء ميناء هافر ساعد على تنشيط حركة القوافل التجارية، بحيث كانت تجني فرنسا مداخيل كبيرة من التجارة البحرية، خاصة تلك القوافل المنطلقة من ساحل فرنسا الجنوبي ذات الموقع الهام المطل على البحر الأبيض المتوسط⁴.

أما فيما يخص المجتمع الفرنسي فقد انتشرت داخله مؤلفات لوثر وتكونت الأفكار الإصلاحية لدى الشعب، وكوم فرنسوا الأول أراد إقامة علاقات حسنة مع الكنيسة فقد عملت

¹ - ليلي الصباغ، مرجع سابق، ص 190-191.

² - Roger DOUCET ,OP. CIT ,P149.

³ -Pierre Levasseur, Ordonnances Des Rois De France Règne De François les 1517_1520, T2, Imprimerie Nationale, Paris, 1916, P34.

⁴ - مريم هادي حسن الياسري، مرجع سابق، ص37.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

فرنسا على محاربة الإصلاح باستعمال العنف بعد إصدار عدة مراسيم تتدد بذلك، ولكنهم فشلوا واستمرت الحركة مشكلة تيار قوي داخل البلاد، ونلاحظ من خلال هذا أن محاربة فرنسوا للإصلاح لكسب تحالف الكنيسة هو دليل على أن الكنيسة أيضا تريد القضاء على حركة الإصلاح الديني وأنه قد أثر عليها هذا فيما يخص أوضاع فرنسا الداخلية وسياستها.

المطلب الثاني: الأوضاع الخارجية

لقد رأى فرانسوا الأول أثناء توليه الحكم بأن فرنسا قد فقدت هيبتها ومكانتها في المنطقة بالإضافة إلى خسارة الكثير من الأموال في حربها لاسترجاع ميلان، لهذا بدأ في المواجهة الخارجية بعقد حلف مع كل من البندقية وشارل حاكم الأراضي المنخفضة وهنري ملك إنجلترا كتمهيد لمحاولة غزو إيطاليا حتى لا يتسبب بنفس الخسائر السابقة لبلده¹.

فعبّر جبال الألب وانتصر في معركة " ماريانو" بالقرب من ميلان التي استولى عليها في أكتوبر 1515م، وقد حققت فرنسا بفضل هذا النصر استقلالها الديني وخرجت من هيمنة الكنيسة، بالإضافة إلى اتفاقها مع البندقية والإمبراطور ماكسيميليان من أجل الاحتفاظ بميلان وجنوة وبالتالي توسع أراضيها².

حاول فرنسوا الأول مواصلة التوسع شرقا، فعقد حلف سري مع ماكسيميليان وفرديناند الكاثوليكي ضد الدولة العثمانية وتم تشكيل " الرابطة المقدسة للأمرء المسيحيين" ضد العثمانيين سنة 1517م من أجل تقسيم الأراضي العثمانية، ومن مظاهر هذا التحالف مشاركة فرنسا سنة 1519م في حملة ضد قراصنة إفريقيا الذين قاموا بالتوغل في جزر هيبير وسواحل بروفانس بإيطاليا، ولكن هذا التحالف لم يدم طويلا³، فب وفاة ماكسيميليان سنة 1519م حاول فرانسوا الأول

¹ - عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 1999م، ص 94.

² - عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ص 163_164.

³ - Le Baron I. DE testa , recueil des traites da la porte ottomane avec les puissance etrangères depuis le premier traite conclu en 1536 entre SOLEUYMAN , paris, pp 2-3 .

الفوز بالتاج الإمبراطوري ودخل هو وبلده في صراع مع شارلكان، هذا الأخير تمكن من التربع على عرش الإمبراطورية الرومانية.

شارلكان تمكن من تشكيل حلف معادي لفرنسا حيث اتحد مع ملك إنجلترا والبابا وبعض أمراء إيطاليا، وكان يهدف هذا الحلف لطرد الوجود الفرنسي من إيطاليا وتمكنوا من ذلك، وتوالت خسائر فرانسوا بتعرضه للخيانة من طرف قائد جيشه دي برومون الذي انضم بقواته إلى معسكر شارلكان سنة 1522م، لتفشل فرنسا من استرجاع ميلان إليها وتنتهي هذه المعركة بأسر ملك فرنسا في معركة بافيا سنة 1525م وتم نقله إلى مدريد.

تم إطلاق سراح فرانسوا الأول بموجب معاهدة مدريد حيث تم عقدها في 14 يناير 1526 والتي كانت لها عواقب سياسية كبيرة على فرنسا.

المبحث الثالث: الدولة العثمانية (1453-1566) علاقاتها الدولية وتوسعاتها

المطلب الأول: الدولة العثمانية (1453-1520)

بتولي السلطان محمد الثاني (محمد الفاتح) الحكم (1451-1481م)، كان أول عمل كبير قام به هو فتح القسطنطينية سنة 1453م¹، وكان هذا الفتح بداية لعصر جديد في تاريخ الدولة العثمانية بل في تاريخ أوروبا ككل.

إن فتح القسطنطينية أدى إلى إعادة النظر في علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، وكانت جالية أهل جنوة في جالاتا أول المعنيين وأصبحت تبعيتها للعثمانيين²، ونظرا لموقفهم الحيادي أثناء الفتح فقد منحهم محمد الفاتح ضمانات وحقوق تضمن لهم حرية الحياة والتملك، كما ضمن لهم حرية التجارة مقابل دفع الضرائب والمكوس³.

كما قام محمد الفاتح بضم صربيا في 1459م بعد عدة حملات ثم المورة عام 1460م والبوسنة 1462م، بالإضافة إلى ألبانيا الشمالية خلال 1464م-1479م، ونظرا لتحالف الأسر

¹ - محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م، ص45.

² - روبري مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، تر: السباعي بشير، دار الوثائق القومية التاريخية، القاهرة، 1993، ص 125.

³ - أحمد عبد الحليم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986، ص 69.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

الحاكمة والأمراء في البلقان ضده فقد حاول القضاء على هذا الخطر بإبعادها عن مراكزها ومنحها امتيازات أو بإغرائها بمناصب عالية في الولايات بعيدة.

أمام هذه الانتصارات المتتالية التي حققتها الدولة العثمانية، دعا البابا (بيوس الثاني) إلى شن حرب صليبية ضد العثمانيين، إلا أنه توفي قبل أن يحقق هدفه وتوقف مشروعه قبل أن يجسد¹.

لقد تمكنت الدولة العثمانية تحت حكم محمد الفاتح من التوسع بشكل كبير في أنحاء أوروبا، مما أكسبها مكانة كبيرة في المنطقة، جعلت الدول الأوروبية تتخذ سياسات مختلفة ضدها مبنية إما على العداوة أو الصداقة القائمة على المصلحة².

أدت وفاة محمد الفاتح إلى نشوب ثورة إنكشارية، وحرب بين ولديه جم وبايزيد، من أجل الظفر بعرش الدولة العثمانية، وكان جم يزد اقتسام الحكم ولكنه فشل وتمكن بايزيد من أن يصبح السلطان، وبدأت فترة حكمه (1481م-1512م)³.

وفي عهد السلطان بايزيد بدأت علاقات الدولة العثمانية مع الروس، حيث شهدت سنة 1492م وصول أول سفير روسي إلى الأراضي العثمانية محملاً بهدايا للسلطان، وبعدها بأربع سنوات وصل سفير آخر وحصل على امتيازات تجارية، كما حدث في عهده معاهدة مع مملكة بولونيا سنة 1490م، ولكن لم يدم الوفاق طويلاً بسبب الحرب على إقليم البغدان الذي ضمته الدولة العثمانية بمساعدة أميره⁴.

كما استنجدت بعض الأقاليم في إيطاليا بالسلطان العثماني في حربها مع البندقية فاستجاب لهم وتمكن من احتلال العديد من المناطق التابعة للبندقية، والتي قامت بالاستنجاد بممالك أوروبا

¹ - حامد فتحي، "حكمتها السياسية قبل الدين تاريخ العلاقات العثمانية- الأوروبية"، موقع رصيف 22، تاريخ النشر في الشبكة: الأحد 5 يناير 2020، تاريخ الاطلاع عليه: 15ماي 2023.

² - محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013م، ص133.

³ - مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، مج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص 23.

⁴ - محمد فريك بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط2، مؤسسة الكتب الثقافية، مصر، 1896م، ص ص 70-71.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

المسيحية فأنجدها البابا وملك فرنسا في حربها وانتهت الحرب بمعاهدة صلح سنة 1502م، لتنتهي بذلك الحروب الصليبية على العثمانيين وتبدأ العلاقات السياسية بينهم وبين الأوروبيين وبالتالي أصبحت الدولة العثمانية جزءاً من أوروبا¹.

وفي سنة 1512م عارض الجيش السلطان بايزيد فتنازل عن الحكم لابنه سليم الأول (1512-1520م)، والذي أحدث تغييراً في سياسة الجهاد العثماني، فبدل إكمال التوسع في أوروبا فقد قرر السلطان سليم الاتجاه شرقاً وبالتحديد إلى المشرق الإسلامي²، الذي كان يتكون من قسمين كبيرين القسم الغربي ويشمل إيران والعراق، والقسم الشرقي ويشمل مصر والشام، والذي حافظ على مكانته بفضل حكم المماليك³.

هدف السلطان سليم الأول كان الحفاظ على وحدة العالم التركي والإسلامي، ولذلك قام بتوقيع اتفاقيات سلام مع القوى الأوروبية، وأمر برسم خريطة للعالم بأكمله من قبل علماء الجغرافيا، وحدد بدقة المناطق التي يرغب في فتحها لتحقيق أهدافه، وردا على التهديد الصفوي المتنامي على الحدود العثمانية قام السلطان سليم بإغلاق بوابة الحدود ضد الصفويين وساءت العلاقات بينهم⁴.

بعد تفاقم الأوضاع بين الدولة العثمانية والصفويين بدأ السلطان سليم بالتخطيط للقضاء على سلطتهم بقيادة الشاه إسماعيل، والذين باسروا في التحرشات على العثمانيين في الحدود الشرقية وكان تحالفهم مع البرتغاليين ضده عاملاً أساسياً في إعلان مواجهتهم عسكرياً⁵.

1 - حامد فتحي، مرجع سابق.

2 - على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مج 1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر 2001م، ص 176.

3 - محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت، ص 104.

4 - صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، تر: منى جمال الدين، دار النيل للنشر، القاهرة، 2014م، ص 110.

5 - محمود شاكر، التاريخ الإسلامي - العهد العثماني -، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت 2000م، ص 98.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

أعد حملة عسكرية قوية وتمكن من هزيمة الصفويين في معركة جالديران سنة 1514م، وكان لهذا النصر نتائج ذات أهمية كبيرة في المنطقة، وضعت بذلك لها الدولة العثمانية ديار بكر عام 1515م، بالإضافة إلى شرق الأناضول كما أخضعت عدة قبائل لحكمها¹.

بعد هذا النصر سعى السلطان سليم للتوسع أكثر، ونظرا لتحالف المماليك مع الصفويين في حربهم ضده قرر شن الحرب وحدثت معركة بينهم في مرج دابق، إذ التقى الجيشين وتمكن العثمانيون في الأخير من إلحاق الهزيمة بالمماليك وتمكنوا من الاستيلاء على حلب وضموا بلاد الشام 1516 م، واستولوا على القاهرة بعد حرب كبيرة ضد طومان باي وفتحت مصر سنة 1517م والحجاز في نفس العام، وانتقلت بذلك الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين². وبعد دخول البلاد العربية تحت نطاق الحكم العثماني، واجه العثمانيون البرتغاليين وتمكنوا من استرجاع بعض الموانئ الإسلامية في البحر الأحمر وأخرى في الساحل الإفريقي، وكبدت البرتغال خسارة كبيرة³.

كما تمكن سليم الأول من تشكيل أسطول قوي سنة 1519م، بعد أن أرسل له خير الدين بربروس هدايا وإتاوات محملة في أربعة سفن، طالبا مساعدته في حربه ضد شارلكان فلبلي السلطان النداء وأدخل بربروس وأسطوله تحت الحماية العثمانية⁴.

بحلول ماي 1520م توفي السلطان سليم الأول بعد ثمانية سنوات قضاها حاكما للدولة العثمانية، وكان له ابن واحد فقط معين واليا على مانيسا، والذي أصبح على عرش الدولة ولتبدأ بذلك مرحلة جديدة في تاريخ العثمانيين⁵.

1 - مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص 26.

2 - يلماز أورتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: سلمان عدنان محمود، تح: الأنصاري محمود، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988، ص 223-225.

3 - التقفي يوسف بن علي رابع، موقف أوروبا من الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة والنشر، الطائف، 1417هـ-1997م، ص 39.

4 - سيد محمد السيد محمود، مرجع سابق، ص 275.

5 - نفسه، ص 248.

المطلب الثاني: الدولة العثمانية على عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566)

بتولي السلطان سليمان القانوني عرش الدولة العثمانية أخذ يغير في السياسة الخارجية للدولة عما كانت عليه في عهد أبيه، وقرر مواصلة الجهاد والتوسع ولكن في أوروبا، وتعتبر الفترة التي حكم فيها السلطان سليمان واحدة من أبرز الحقب في تاريخ العثمانيين والعالم بأسره، إذ خرجت الممالك الكبرى في العالم المسيحي من حالة الفوضى التي شهدتها مطلع القرن السادس عشر، أنضجت قوتها وأصبحت جاهزة أكثر مما كانت عليه للقيام بمنافسات ومواجهات على نطاق واسع، ودخل العثمانيون في الصراع مع القوى الرئيسية في وسط وغرب أوروبا¹.

شهدت سنة 1521م أول بداية للحملات التوسعية في أوروبا في عهد سليمان القانوني، حيث شن العثمانيون هجوماتهم على بلغراد والتي تعتبر من أهم مدن البلقان، وبعد حصار دام شهر تمكنت الدولة العثمانية من السيطرة على المنطقة وجعلها قاعدة حرية تابعة لهم²، فقام قيصر روسيا وجمهورية البندقية بتهنئة السلطان على نجاح حملته³، وهذا ما يؤكد أن مبدأ العلاقات تغير عكس ما كان سائد يسبب العقائد، وأصبحت المصلحة هي العامل الأساسي في تواصل العلاقات كون أن السلطان سليمان قد وقع معاهدة مع البندقية تنص بدفعها إتاوات وضرائب مقابل إبقاء بعض المناطق تحت حكمها⁴.

وفي سنة 1522م شن السلطان سليمان هجوما ضخما على (جزيرة رودس)، والتي كانت حصنا منيعا لفرسان القديس يوحنا الذين كانت لهم أعمال عدوانية على الحجاج المتوجهين إلى الحجاز إذا كانوا يقطعون الطرق عليهم من جهة، بالإضافة إلى إعاقة خطوط المواصلات

¹ - إدوارد شيفرد كريسي، تاريخ الأتراك العثمانيين، تر: أحمد سالم علي، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، 2001، ص 227.

² - محمد حرب، مرجع سابق، ص 62.

³ - حامد فاتح، مرجع سابق.

⁴ - الأمير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تر: حسن السماحي سويدان، دار ابن الكثير، بيروت، 2011م، ص 151.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

العثمانية من جهة أخرى، انتهى هذا الهجوم بفتح العثمانيين لرودرس ولعل أهم ما ساعده في هذا الفتح انشغال أوروبا بقضاياها الداخلية والتغييرات السياسية التي كانت تمر بها¹.

واصلت الدولة العثمانية توسعاتها بعد هذه الحملات السابقة، وفي عام 1526م وصل العثمانيون للمجر واستولوا عليها في معركة موهاكز² وقتل ملك المجر لويس الثاني³.

لم يكن للملك المقتول وريث فانتخب مكانه زابوليا كملك للمجر وكان موالي للدولة العثمانية وبعد مغادرة الجيش العثماني للمنطقة رفض بعض الأمراء قرار توليته الحكم، واختاروا فرديناند ملكا لهم وبالتالي أصبحت المجر تحت حكم ملكين زابوليا الموالي للعثمانيين، وفريناند الموالي للإمبراطور شارلكان وبدأ الصراع على المنطقة⁴.

وفي سنة 1529م قاد السلطان سليمان جيشه مرة أخرى إلى المجر، لمواجهة فيرديناند والذي قام بمساعدة شارلكان باحتلال بعض المناطق التي كان حكمها لزابوليا، فقامت الدولة العثمانية باسترجاعها وتم فتح بودا⁵ وعين فيها سليمان أحد ضباط الإنكشارية لحفظ الأمان فيها بجانب زابوليا وفر الملك فرديناند منها⁶، فقرر السلطان مطاردته إلى فيينا وعمل حصار عليها ولكنه لم يستطع الدخول إليها وانسحب من المنطقة.

بحلول سنة 1532م عاد الجيش العثماني إلى النمسا وتمكن من فتح فيينا وأسقط العديد من القلاع والمدن، حيث حدثت مواجهة بين السلطان سليمان والإمبراطور شارلكان وأخيه الملك

1 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 201.

2 - موهاج: مدينة هنغارية تقع على الدانوب، قريبا من الحدود اليوغسلافية وفيها انتصر السلطان سليمان على لويس الثاني سنة 1526م للمزيد ينظر: بسام العسلي، مرجع سابق، ص 40.

3 - إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م، ص 64.

4 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 259.

5 - بودا: كانت عاصمة المجر، تقع على الدانوب ودمجت مع مدينة (PEST) سنة 1873 م، لتشكل مدينة موحدة أطلق عليها اسم بودابست. للمزيد ينظر بسام العسلي، مرجع سابق، ص 41.

6 - تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م)، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين، 2015م، ص 20.

فرديناند، وانتهت الحرب بعقد هدنة في يونيو 1533م وبقي الحكم لزابوليا وفرديناند الذي أصبح أيضا مواليا للدولة العثمانية¹.

ولقد كان السلطان العثماني يشجع البروتستانتية والتي ظهرت نتيجة للإصلاح الديني، حيث دعمهم في القرن السادس عشر وذلك من أجل ضمان بقاء أوروبا منقسمة، وإضعاف القوى المسيحية ضده²، وفي خضم هذه الصراعات نشأ التقارب العثماني الفرنسي في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: بوادر التحالف العثماني الفرنسي

إن السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في بداية القرن السادس عشر (كعقد المعاهدات والهدنات)، جعلها ذات مكانة عالية لها تأثير على العلاقات الدولية الأوروبية، مما جعل بعض هذه الدول تتسابق للتحالف معها في صراعاتها الخارجية ومن بينها فرنسا³.

بداية العلاقات الرسمية بين الدولة العثمانية وفرنسا بدأت منذ عهد السلطان بايزيد، الذي أرسل سفير سنة 1483م إلى لويس السادس لتسليم أخيه جم الملك الفرنسي توفي فعاد السفير بدون حدوث أي اتفاق، ثم عاد سنة 1486م بنفس المطالب لشارل الثامن ولكن هذا الأخير رفض مقابله، وبالرغم من وجود مواصلات بين العثمانيين وفرنسا في هذه الفترة إلا أنها لم تكن ذات أهمية كبرى⁴. ولكنها أخذت منعطفا آخر حينما طلب السلطان بايزيد من لويس الحادي عشر التوسط بينه وبين البندقية سنة 1500م.

في عهد السلطان سليمان بدأت الاتصالات الفعلية بين فرنسا والعثمانيين، حيث استنجد الملك فرانسوا الأول بالسلطان من أجل مواجهة تحرشات شارلكان، حيث رأى ملك فرنسا بأن

¹ - هنري لورنس وآخرون، أوروبا والعالم الإسلامي تاريخ بلا أساطير، تر: بشير سباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016م، ص 199.

² - ليلي الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط3، دمشق، 1991-1992م، ص 100.

³ - نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 22.

⁴ - إدريس الناصر رائي، مرجع سابق، ص 93.

الفصل الأول: الظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر

الدولة العثمانية ذات مكانة بارزة في المنطقة، فأراد استغلال هاته القوة إلى جانبه وبدأ في التقرب ومحاولة كسبها حيث كام للعثمانيين تأثير كبير في السياسة الدولية في ذلك الوقت¹.

بدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية وفرنسا بعد معركة "بافيا" التي أسر فيها ملك فرنسا "فرانسوا الأول" عام 1525م². حيث أرسلت أمه " لويز سافوا" السفير إلى السلطان العثماني ترجوا منه إنقاذ ابنها، والذي تم إطلاق سراحه بعد معاهدة مدريد سنة 1526م والتي كانت مجحفة في حق الفرنسيين³.

ولقد كان فرانسوا الأول مترددا في طلب التحالف مع العثمانيين بسبب اختلاف العقائد، ولكنه في الأخير قرر اختيار مصلحته ومصلحة بلاده من أجل القدرة على مواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة في إمبراطورية شارلكان⁴.

وكان من مظاهر هذا التقارب تحالف فرنسا مع العثمانيين في خملتهم ضد المجر سنة 1526م، حيث أرسل فرانسوا سفيرا للسلطان سليمان من أجل التعاون فيما بينهما⁵، كما قام السلطان سليمان بمنح الفرنسيين سنة 1528م امتيازات في أراضي الدولة العثمانية، حيث أصدر مرسوم يؤكد فيه حقوق المسيحيين بمصر، ويسمح للفرنسيين بالتجارة والتنقل داخلها، كما لهم الحرية في ممارسة عقائدهم الدينية وحق التمثيل القنصلي.

كما تجلت أيضا بوادر العلاقات في إنشاء سفارة فرنسية مستديمة في إسطنبول، وبدأ النشاط الدبلوماسي بشكل رسمي بين البلدين وكان هذا سنة 1534م⁶، وتوج هذا التحالف بعقد معاهدة سنة 1535م وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

1 - محمد الصالح بلخير، العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن 10هـ/16م، رسالة ماجستير، الجزائر، 2015، ص ص 61-62.

2 - الثقيفي يوسف بن علي رابع، مرجع سابق، ص 47.

3 - قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2013م، ص 18.

4 - بلخير محمد الصالح، مرجع سابق، ص 63.

5 - محمود شاکر، مرجع سابق، ص 103.

6 - هنري لورنس وآخرون، مرجع سابق، ص 200.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بأن التغييرات التي عرفتها أوروبا مطلع القرن السادس عشر في مختلف المجالات نتيجة للنهضة وزوال الأنظمة الإقطاعية، وقد ساهمت في بروز دول قومية سعت كل واحدة منها لفرض مكانتها في المنطقة، وهذا ما أدى إلى حدوث صراعات دولية بينها، وتزامنا مع الأحداث فقد عرفت الجهة الشرقية من أوروبا توسعا كبيرا للدولة العثمانية، وقد جعل ازدهار هذه الأخيرة بعض الدول تسعى لكسب صداقتها، ومن بينها فرنسا، وهذا ما نتج عنه بداية التقارب العثماني الفرنسي، وهذا قد يكون له انعكاسات على جميع الولايات العثمانية ومن بينها الجزائر.

الفصل الثاني

الجزائر مطلع القرن السادس عشر

المبحث الأول: الجزائر من المغرب الأوسط إلى إيالة عثمانية

المطلب الأول: الاضطرابات الداخلية

المطلب الثاني: التحرشات الأجنبية

المبحث الثاني: الجزائر والانضمام الى الدولة العثمانية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للوجود العثماني بالجزائر

المطلب الثاني: التنظيم السياسي والإداري بالجزائر إبان الوجود العثماني

المطلب الثالث: التنظيم السياسي والعسكري بالجزائر إبان الوجود العثماني

المبحث الثالث: قوة الجزائر في البحر المتوسط وعلاقتها الخارجية

المطلب الأول: بروز الجزائر كقوة بحرية في الحوض المتوسط

المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالدولة العثمانية:

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية

تمهيد:

شهدت الجزائر في أواخر القرن الخامس عشر عدة صراعات داخلية حول السلطة كان لها تأثير سلبي على أوضاعها العامة، وهذا ما شجع على بداية التحرشات الأجنبية على السواحل الشمالية، وفي خضم هذه الاضطرابات ظهرت الدولة العثمانية كمنقذ إسلامي، وبفضل ازدهارها وقوتها البحرية فقد تمكنت من إلحاق الجزائر بها، وعينت خير الدين بربروس حاكما عليها، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على أوضاع الجزائر الداخلية وعلاقتها الخارجية في ظل الحكم العثماني.

المبحث الأول: الجزائر من المغرب الأوسط إلى إيالة عثمانية

المطلب الأول: الاضطرابات الداخلية

إن ضعف الدولة الموحدية وانهارها جعل المغرب الإسلامي يفقد وحدته السياسية، ودخل في مرحلة عمتها الاضطرابات والانقسامات، نتج عنها بروز ثلاث دويلات، الحفصية بالمغرب الأدنى (تونس)، والزيانية بالمغرب الأوسط (الجزائر)، والمرينية بالمغرب الأقصى (المغرب). سعت كل واحدة منها في السيطرة وبسط نفوذها في كامل المغرب الإسلامي، وهذا ما أدى إلى حدوث صراعات كبرى بينهما¹.

أدى هذا الصراع إلى تفكك الجزائر إلى سلطتين متنازعتين، الزيانية في الوسط والغرب وعاصمتها تلمسان، والدولة الحفصية التي غطى نفوذها الجزء الشرقي من الجزائر، وقد دارت بينهما صراعات عديدة، حيث أراد كل طرف التوسع على حساب الآخر².

لقد شهدت الدولة الزيانية حالة عدم الاستقرار في مجمل تاريخها، وهذا بسبب موقعها المحصور بين الدولتين حيث فرض عليها الجيوسياسي أن تكون في حالة استعداد دائم للحرب، ولذلك فقد عملت على توسيع حدودها الشرقية والغربية على حساب الدويلات المجاورة لها³.

¹ - عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة

أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص 11.

² - جمال قنان، مرجع سابق، ص 16.

³ - محمد دراج، مرجع سابق، ص 84.

ولكنها فشلت في فرض سيطرتها على كامل الجزائر، نظرا للضعف الذي واجهها جراء هذه الصراعات¹.

ولعل أهم أسباب ضعف الزيانيين هو التدخل الخارجي في إدارة شؤونها، وذلك في الأصل إلى سنة 1424م، حين تمكن السلطان الحفصي من الاستيلاء على تلمسان، وعين فيها أميرا زيانيا مواليا للحفصيين، وبالرغم من أن هذا الأخير لم يلتزم بتبعيته للدولة الحفصية بعد أن وطد حكمه، إلا أن الحفصيين أصبحت لهم يد في الاضطرابات الداخلية التي شهدتها السلطة الزيانية، ونتج عن ذلك العديد من الفتن والفوضى داخل نظام الحكم وتوالي عليها العديد من الأمراء².

ويفسر المؤرخ عبد الرحمن الجيلالي سبب هذه الاضطرابات أنها نتيجة لضعف شخصية الحكام الزيانيين، الذين اهتموا بمصالحهم الشخصية على حساب المصالح العامة لبلادهم، مما أدى إلى تشتت الوحدة الجزائرية وتفكك الروابط الاجتماعية، التي كان لها أثر عكسي على الميادين الأخرى³.

كما أن استعانتها بالقبائل المحلية أثناء صراعها قد كان له أثر سلبي عليها، حيث أن هذه القبائل بفضل ما حصلت عليه من امتيازات خلال مساهماتها هذه قد ضمن لها نفوذ كبير في المنطقة، وقد خرجت معظمها من سلطة الزيانيين، وهذا ما أدى إلى تقلص امتداد الزيانيين أكثر مما سبق وفقدانها السيطرة على مناطق نفوذها، حيث تجزأت أراضيها إلى دويلات وإمارات ووحدات سياسية صغيرة متعادلة فيما بينها، واستقلت بعض المدن الداخلية وأصبحت تحت حكم الأسر⁴. ومن جهتها فقد عاش الحفصيون نفس هذه الأوضاع جراء هذا الصراع.

1 - عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص 11.

2 - محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال الفرنسي، 1969م، ص 12.

3 - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1955م، ص12.

4 - عبد الكريم شوقي، الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، مج 12، ع 1، الجزائر، 2021م، ص ص 396-397.

ويقول جمال قنان بخصوص أوضاع الزيانيين والحفصيين في أواخر القرن الخامس عشر، بأن نفوذها أصبح لا يتعدى حدود عواصمها والمناطق القريبة المحيطة بها، أما باقي الأجزاء فقد تشكلت فيها كيانات مستقلة ذات نزعة قبلية وأخرى تتمركز في المدن الساحلية¹.

وبالتالي فقد أصبحت الجزائر تعيش فوضى سياسية كبيرة، نتيجة للانحطاط السياسي والعسكري الذي عرفته دول المغرب الإسلامي ككل، جراء الصراع الدائم بينها من جهة، وبين القوى المحلية المستقلة من جهة أخرى². وهذا ما جعلها عرضة للأطماع الأجنبية.

المطلب الثاني: التحرشات الأجنبية

إن الأوضاع التي كانت تعيشها دول المغرب العربي في أواخر القرن الخامس عشر وخاصة الجزائر قد شجعت الدول الأجنبية على احتلال المدن والموانئ الساحلية لها، ومن بينها الإسبان والبرتغال وذلك بدافع الانتقام من مسلمي الأندلس الذين تمركزوا في سواحل البلدان المغاربية³. وكانت البرتغال السبّاقة في شن الحملات والهجمات على السواحل الجزائرية، وقد كان المرسى الكبير أول ميناء تعرض للهجوم سنة 1501م، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل ولم يستطع البرتغاليون من احتلال المرسى الكبير⁴.

بعدها قام الإسبان بتجهيز حملة عسكرية كانت وجهتها الأولى المرسى الكبير وذلك سنة 1505م، فاحتلوه وشرعوا في توطيد حكمهم فيه ليكون بمثابة نقطة انطلاق لاحتلال المدن

¹ - جمال قنان، مرجع سابق، ص 16.

² - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص 123.

³ - خديجة دوالي، الغزو الإسباني على السواحل الجزائرية (911-917هـ/1505-1511م)، مجلة القرطاس، ع6، بنغازي، 2017م، ص27.

⁴ - عبد القادر فكايير، العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية، دورية كان التاريخية، ع 18، الجزائر 2012، ص 25-26.

الأخرى¹، وعقبها حملة أخرى سنة 1509م على مدينة وهران بقيادة الكاردينال كزيميناس نتج عنها احتلال المدينة، وعين بيدرو نفارو حاكما عاما عليها وعلى المرسى الكبير².

وما لبث الإسبان كثيرا في الجهة الغربية حتى وجهوا أنظارهم إلى بجاية، فشنوا حملة كبيرة عليها 1510م، واحتلوها بعد أن فتكوا بأهلها وخربوا الكثير من معالمها التاريخية الإسلامية³، كما تمكنوا من احتلال مدينة عنابة في نفس السنة من دون أي مقاومة تذكر⁴.

أما مدينة الجزائر فقد رضخت بمحض إرادتها خوفا من أن يحدث لبجاية، حيث اتفق سالم التومي حاكمها آنذاك مع بيدرو نفارو سنة 1511م منح على إثره الإسبان إحدى الجزر الجزائرية، وبنوا عليها قلعة بحرية تدعى صخرة الجزائر، وهكذا أصبحت مدينة الجزائر خاضعة للإسبان وتتحمل الضيق والمذلة⁵.

وفي نفس السنة التي أعلنت مدينة الجزائر خضوعها للإسبان، أعلنت أيضا مدينة مستغانم تبعيتها وفق التزامات واتفاقيات عقدت بينهما، ويقول محمد دراج الإسبان استطاعوا احتلال معظم المدن الساحلية وذلك إما عن طريق استعمال القوة العسكرية أو عن طريق إعلان الخضوع والتبعية وكل ذلك قبل سنة 1512م.

المبحث الثاني: الجزائر والانضمام الى الدولة العثمانية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للوجود العثماني بالجزائر

استناد على ما سبق ذكره من أحداث والتي كانت تجري على السواحل الجزائرية، ظهر البحارة الأتراك في الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط وقد كان هؤلاء البحارة يتمتعون بنفوذ كبير وسطوة في البحر، وقد كان يحسب لهم ألف حساب في الشرق الأوسط وأسيا الصغرى وهذا

1 - أحمد سالم علي، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011م، ص 73.

2 - يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ح2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص9.

3 - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 9.

4 - محمد دراج، مرجع سابق، ص 113.

5 - أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 126-128.

ما جعلهم يدخلون في صراعات مع القوى المسيحية، وفي البر والبحر وقد شهد البحر الأبيض تنافس كبير بين الإمبراطورية العثمانية وبين القوات المسيحية¹.

وقد ارتبط الوجود العثماني في غرب البحر الأبيض المتوسط بقضية الأندلسيين، الذين طلبوا النجدة من السلطان بايزيد الثاني لحمايتهم من الضغط المسيحي، الذي كانوا يتعرضون له بعد سقوط غرناطة، أثناء هذه الأحداث والتطورات السريعة ازداد نشاط الإخوة بربروس في المنطقة، بعد أن استجابوا لتلبية طلب الأمير قرقود²، الذي وجهه إلى عروج بالذهاب إلى غرب البحر الأبيض المتوسط وأن يحذو حذو كمال ريس في انقاذ المسلمين³.

بعد أن ازدادت شهرة الإخوة بربروس عروج وخير الدين في غرب البحر الأبيض المتوسط جراء النجدة والنصرة التي قاموا بها لمساعدة المسلمين الفارين من إسبانيا، فقد استنجد سكان مدينة بجاية بهما سنة 1512م، جراء الخطر والتهديد الإسباني الذي كانت تتعرض له المنطقة⁴، فلبى الاخوان هذا النداء، وحاصروا بجاية ولكنهم فشلوا وعادوا لتونس مرة أخرى⁵.

وبتوالي طلبات النجدة من الجزائريين لعروج وخير الدين، فقد تمكنا من طرد الجنوبيين من جيجل سنة 1514م واستقروا بها، ثم مدينة الجزائر سنة 1516م، حيث دخل عروج المدينة وسيطر عليها وباشر في توسيع سلطته بالمناطق المجاورة، ورفع الأعلام على قلاع المدينة كلها، ثم اتجه إلى غرب الجزائر لإخضاعه لكنه استشهد في إحدى المعارك قرب تلمسان وذلك سنة 1518م⁶، فبقي خير الدين وحيدا في مدينة الجزائر⁷.

1 - عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع نفسه، ص ص 33-34.

2 - الأمير قرقود: الابن الثالث للسلطان بايزيد الثاني والأخ الأكبر للسلطان سليم الأول، اشتهر بحمايته للبحارة الأتراك .

3 - سالم جوامع، الإخوة بربروس بين شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط مطاع القرن 16م قراءة جديدة في النشأة والمنجزات، مجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م3، ع3، 2020، ص137.

4 - مذكرات خير الدين بربروس، مصدر نفسه، ص67.

5 - عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص201.

6 - 1518م: استشهاد عروج، للمزيد ينظر: أحمد توفيق المدني، مرجع نفسه، ص192.

7 - علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل حديثا وقديما، دار منشورات الأنيس، الجزائر، 2011م، ص ص 62-63.

بعد استشهاد عروج بأربع أعيان مدينة الجزائر خير الدين ليتولى حكم البلاد، الذي بدوره أدرك خطورة الوضع الذي فيه بسبب كثرة المشاكل حوله، الإسبان من جهة والتمردات الداخلية من جهة أخرى، فاجتمع من علماء وشيوخ مدينة الجزائر ليشاورهم من أجل الاتصال بالقوة العثمانية والسلطان سليم الأول والدخول تحت طاعته، لأنه لا يستطيع مجابهة الموقف بقواه الخاصة¹.

ولهذا أراد الدخول تحت حماية الباب العالي، وبالتالي ضمان المزيد من الدعم الاقتصادي والعسكري، فسارع خير الدين بتقديم فروض الولاء والطاعة للسلطان سليم الأول، فلم يتردد هذا الأخير في الاستجابة لطلبه، وأمر بمنحه لقب باشا وسماه "باي لارباي" (أمير الأمراء)²، وأذن له بضرب السكة باسمه ويدعو له في المنابر، وأرسل له السلاح والذخيرة وزوده بالمدفعية والجنود الانكشاريين، وأذن السلطان سليم بإعطائهم نفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها جنود الباب العالي، وهكذا تم ضم الجزائر تحت رعاية الجولة العثمانية سنة 1519م.

ولعل أهم الأسباب التي دفعت خير الدين لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، هو إدراكه لمحدودية إمكانياته العسكرية، ومعرفته لموازن القوى في الصراع الإسلامي المسيحي، بالإضافة لتخوفه من تمردات الزعماء المحليين ضده وخيانتهم مع الإسبان كما حدث معه قبل، كما أنه لا توجد قوة إقليمية في شمال إفريقيا يتحالف معها في صراعاته الخارجية، ولهذا قرر الانضمام إلى أقوى دولة إسلامية في ذلك العصر، والتي كانت تستطيع مجابهة كل هذه القوى الأوروبية³.

ونخلص في قولنا أن خير الدين لما وضع في أرض الواقع وجد نفسه ضعيفا لا يستطيع مواجهة التحرشات الإسبانية وحده، وليس له حل إلا أن يدخل تحت تصرف السلطة العثمانية من أجل التخلص من الأخطار والمشاكل التي كانت تواجهه أثناء توليه حكم الجزائر.

1 - جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500_1830م، الجزائر، 1987م، ص ص 51_52.

2 - مبارك بن محمد المليي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دت، ص 52.

3 - محمد دراج، مرجع سابق، ص ص 233-235.

وقد نتج عنه انضمام الجزائر للدولة العثمانية تحقيق أهداف كثيرة سياسية وعسكرية، فقد وصلت الإمدادات المادية والمعنوية والعسكرية من الباب العالي لها، وأصبحت الجزائر بذلك قاعدة للوجود العثماني في البحر المتوسط، تقوم بإلهاء الإسبان عن حروب أوروبا ضد الدولة العثمانية، وقد شعرت إسبانيا بالرعب من هذا الانضمام لتهديد قواعدها العسكرية الموجودة في شمال إفريقيا، وخوفها من إعادة فتح الأندلس¹.

كما أعطى الحكم العثماني للجزائر اسمها الحديث الذي بدأت تعرف به والذي كان يقتصر على اسم المدينة التي صارت مقر الحكم العثماني، كما أدخل العثمانيين مفهوم الحدود السياسية في شمال إفريقيا ورسموا للجزائر حدودها الحالية التي لم تتغير تقريبا منذ ذلك الوقت².

المطلب الثاني: التنظيم السياسي والإداري بالجزائر إبان الوجود العثماني

1- مراحل الحكم العثماني في الجزائر:

مر الحكم العثماني بالجزائر على أربعة مراحل، سنحاول فيما يلي التطرق بالتفصيل لأول مرحلتين لارتباطهما بموضوع الدراسة:

1-1- عهد البايلربايات (1587/1915م):

أول بايلربايات الجزائر كان خير الدين بربروس وقد تم تعيينه من طرف السلطان سليم الأول سنة 1519م، وقد أبقى التنظيم على ما هو، كما قسم خير الدين الجزائر إلى قسمين: قسم شرقي يشمل البلاد القبائلية الجبلية، كم شرقي العاصمة الجزائرية إلى حدود المملكة الحفصية، ووضع على رأس هذا القسم الشيخ بن أحمد القاضي سلطان إمارة كوكو ببلاد زاوة، أما القسم الغربي الممتد من الجزائر إلى الحدود دولة بني زيان وعلى رأس هذا القسم وضع السيد بن محمد وترك لمدينة الجزائر السلطة العليا، ومباشرة أمور الحرب والسياسة³.

1 - محمد دراج، مرجع سابق، ص ص 236 - 237.

2 - محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 55.

3 - أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 211.

وقد اكتسب خير الدين سمعة عظيمة، وخشي السلطان الحفصي والزياني أن ينافسهما بسبب علو شأنه عند رعيتهما، فأخذا يحرضان الواليين المذكورين سابقا بالتمرد على خير الدين، فنجحا في سعييهما وأحدثا فوضى، وعمت الفتنة في البلاد، وغادر على إثرها خير الدين الجزائر، بعدما احتلها أحمد بن القاضي الإدارة بها مدت ست سنوات¹.

بعد انسحاب خير الدين إلى مدينة جيجل انتقلت معه النواة الأولى للدولة الجزائرية، وأصبحت جيجل عاصمتها ما بين 1520م و1525م، فمنها بدأ خير الدين يستعد ويخطط للصرعات ضد الإسبان والأمراء المحليين المتعاونين مع الإسبان، ففي سنة 1521م استطاع السيطرة على كل من القل وعنابة وقسنطينة في الشرق الجزائري، وفي سنة 1525م عاد إلى مدينة الجزائر وانتصر على القوة المنقلبة ضده وقتل ابن القاضي، كما انتصر على الإسبان وطردهم نهائيا من قلعة البنيون سنة 1529م².

وفي سنة 1533م ذهب خير الدين إلى استانبول بدعوة من السلطان العثماني سليمان القانوني وقام بمنحه قيادة البحرية العثمانية، وقبل ذهابه استخلف حسن آغا على الجزائر، وكان هذا الأخير من بين أبرز الشخصيات التي حكمت الجزائر في فترة البايلربايات³، بالإضافة إلى بروز شخصيات أخرى أمثال: حسن بن خير الدين وصالح رايس وعلج علي، وقد ساهمت هذه الأسماء في تنظيم وتطوير البلاد والدفاع عنها، كما لعبوا دورا كبيرا في الدفاع عن الحدود العثمانية ومصالحها الحيوية، إذ قاموا بوضع أسس الجزائر الحديثة، وعززوا نفوذ السلطة المركزية⁴. وسيتم التطرق بإيجاز إلى فترة حكم كل بايلربايات السابقة:

1 - عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع سابق، ص 131.

2 - علي خنوف، مرجع سابق، ص 63.

3 - عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب 1069_923هـ / 1517-1659م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1983م، ص 31.

4 - عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

● حسن آغا: ولد في سردينيا وقبض عليه ببربروس عندما كان طفلا إذ أصبح حسن الشخص المفضل عنده، وقد ولاه على قسنطينة للحفاظ على سلطته وذلك أثناء حملته على تونس، وبعد عودته إلى مدينة الجزائر أصبحت تحت حكمه بعد مغادرة خير الدين سنة 1535م ودام حكمه ستة سنوات¹، وذلك بعد أن أقر السلطان سليمان ووجه له فرمان التولية، حيث عمل على غزو الثغور والسواحل الأوروبية وهال أمره عند النصارى، توفي حسن آغا في نوفمبر سنة 1545 في الجزائر².

● حسن بن خير الدين: بعد وفاة حسن آغا جاء حسن باشا بن خير الدين إلى الجزائر سنة 1544م يحمل لقب البايبراي بأمر من السلطان العثماني، وصار حاكما عليها، وقد حكم ثلاث مرات من الزمن، وقد تميزت فترة حكمه بوضع إصلاحات وتنظيمات إدارية فقسم إيالة الجزائر إلى أربع مقاطعات وسنتطرق لها فيما يلي.

● صالح ريس: كان من الأصدقاء الأوفياء لخير الدين، إذ كان يوليه قيادة العمليات البحرية المهمة، وقد تولى الحكم على الجزائر سنة 1552م، وأهم ما قام به هو إخضاع المدن الجنوبية المتمردة، حيث فرض عليهم الضرائب والتزموا بالطاعة، وتوفى سنة 1556م بعد أن أصابه الوباء³.

● علج علي: كان قائدا حربيا كبيرا، ويعتبر من أعظم ممثلي الحكام في الجزائر، امتاز بالشجاعة والمهارة في إدارة المعارك البرية والبحرية، تولى ولاية تلمسان، ثم عينه السلطان سليم الثاني سنة 1568م بايلبراي على الجزائر ثم قائدا علة الأسطول العثماني سنة 1571م ولن يترك منصب البايبراي على الجزائر، واشتهر بإنقاذ المسلمين بسواحل الأندلس، وتوفي علج سنة 1587م.

¹ - كورين شوفالبيه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 87.

² - عبد الحميد بن اشهنو، مرجع سابق، ص ص 191-193.

³ - عزيز سامح التري، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص ص 184-196.

●حسن فنزيانو: من أصل إيطالي حكم الجزائر مرتين واشتهر بالحزم وشدة الشكيمة، حيث عين بايلربايا على الجزائر سنة 1577م، وقد هاجم الإسبان في عقر دارهم مرارا وكان مهتما برعاية مدينة الجزائر خاصة الحصون، كما عاد الحكم الجزائر بعد الاضطرابات التي شهدتها البلاد سنة 1583م، ولم يعارضه الباب العالي في هذا بسبب دوره في حسم الخلاف وإطفاء لهيب نار الفتنة ونشر الأمن بالجزائر، ومع انتهاء فترة عهد الباييربايات وانتقل الحكم إلى مرحلة أخرى والمتمثلة في حكم الباشوات¹.

1-2- عهد الباشوات (1587-1659م):

لقد عرفت الجزائر في عهد الباييربايات خلال القرن السادس عشر ميلادي قوة وازدهار كبيرين، هذا ما جعل الدولة العثمانية تخشى تمردهم وانفصالهم عنها، لذلك فكرت في تغيير نظام حكمهم وتقليص مدة الحكم إلى ثلاث سنوات وتغيير لقب الباييرباي بالباشا². تعاقب على الجزائر خلال هذا العهد ستة وثلاثون باشا، تجدد تعيين بعضهم مرتين أو ثلاث مرات، إذ كان اليولداش يشارك في الباسا في الحكم مع ديوانهم العسكري، وما كان للباشا إلا الرضوخ لتوجيهات الديوان إن أراد البقاء في الحكم، وهذا ما أدى بعزل وسجن الكثير من الباشوات بسبب هذه السياسة³، ولقد كان همهم هو جمع الثروة وذلك عن طريق جمع الضرائب وإرهاق السكان بجشعهم ونهبهم، كما كانوا يتلاعبون برواتب الجند.

امتاز هذا العهد بكثير من الأحداث من بينها ظهور الخلافات والتناقضات بين الرياس الجزائريين وبين جنود البحرية العثمانية، وذلك بعد محاولة الأتراك أن يخضعوا المصالح الجزائرية لمصالح الإمبراطورية العثمانية من جهة، كما كانت فترة تصادم وتنافر بين جنود البحرية وجنود

¹ - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، مرجع نفسه، ص ص 346-349.

² - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ص 33-34.

³ - عمار عمورة، مرجع سابق، ص 114.

القوات البرية(اليولداش) من جهة أخرى، لأن رجال البحرية كانوا يحصلون على غنائم كبيرة جراء غاراتهم البحرية الناجحة على السفن الأوروبية¹.

2- التقسيمات والتنظيمات الإدارية:

2-1- التقسيمات الإدارية:

عرفنا فيما سبق أن خير الدين بعد أن عين بايلربايا على الجزائر احتفظ بالعاصمة وما حولها لنفسه وعين على الجزائر الشرقية والغربية نوابا له، وبقي الأمر هكذا إلى عهد البايبرباي حسن خير الدين الذي أعاد تنظيمها إداريا وقسمها إلى أربع مقاطعات، أطلق على كل مقاطعة اسم بايلك وهي: بايلك التيطري، بايلك الشرق، بايلك الغرب، أما مدينة الجزائر فكان لها نظام خاص عرف بدار السلطان، وبقي هذا التنظيم إلى غاية نهاية العهد التركي².

● دار السلطان: هي مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة وضواحيها، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني، تمتد من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ويحدها من الجنوب بايلك التيطري³.

● بايلك الشرق: ويعتبر من أكبر المقاطعات الموجودة في الجزائر حيث أن حدوده تنتد من تونس شرقا إلى بلاد القبائل الكبرى غربا، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وعاصمته قسنطينة⁴.

● بايلك الغرب: وهو ثاني أكبر المقاطعات إذ يحده من الغرب الحدود المغربية ومن الشرق بايلك التيطري، أما من الشمال فيحده البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، كانت عاصمته مازونا حتى سنة 1710م، ثم معسكر ثم وهران سنة 1792م.

¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص ص 58-59.

² - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 25.

³ - أرزوقي شويتم، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519 - 1830)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 4، ع 1، الجزائر، 2022، ص 109.

⁴ - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 63.

●بايلك التيطري: هو أصغر مقاطعة يحدها من الشمال سهل متيجة، ومن الجنوب الصحراء وعاصمته مدينة المدية¹.

وقد كان لكل بايلك نظام داخلي وتقسيم إداري خاص به، وكل هذه البايكات تدين بالطاعة والولاء للحكومة المركزية بمدينة الجزائر، ذلك أننا نعرف أن المقاطعات الإدارية الأخرى تبقى تابعة لدار السلطان في دفع الضرائب وتعيين الباي.

2-2- التنظيمات الإدارية:

وقد تم تقسيم النظام الإداري في عهد البايبربايات على الشكل التالي:

●الحاكم (البايلرباي): وكان البايبرباي يعين من طرف السلطان العثماني وهو المسؤول الأول عن إيالة الجزائر وعن سياستها داخليا وخارجيا²، فقد كان له كل الصلاحيات السياسية والعسكرية، وقد كان يختار حكام المقاطعات ويشرف على إدارة الدولة وخزینتها، كما يسهر على المحافظة على النظام والأمن، وتوفير المداخل الضرورية للإنفاق على موظفي الدولة والسهر على رعاية مصالحها³.

●الديوان:

-الديوان الكبير: يضم الديوان الكبير ضباط أو قادة الجند ويضم ممثلي السلطة الدينية كما يحضره ممثلون عن طائفة رياس البحر وعدد من أعيان المدينة ويضم عدد كبيرا قرابة ألف شخص، ويرأسه القائد الأعلى للجيش الإنكشاري.

-الديوان الصغير: يضم هذا الديوان ضباط الإنكشارية وعددا من الموظفين الكبار ويرأسه الباشا، وكان في بادئ الأمر يمسك بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد، دون تدخل لهيئة الديوان الكبير⁴.

1 - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 63.

2 - كليل صالح، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 157.

3 - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 64.

4 - عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص 113.

كما تدخل تحت إمرته جماعات من الموظفين الصغار هم:

● الخرناجي: هو القائم على خزينة الدولة، وتقتصر مهامه على تسليم المداخل وإشرافه على الإنفاق كما يراقب أمور السكة، ويساعده في مهامه المالية أمين السكة وبعض من الموظفين من الحضرة واليهود¹.

● آغا العرب: لقب أطلق على عدد محدود من الموظفين معظمهم من الجيش، أبرزهم آغا الإنكشارية وهو قائد الأعلى للجيش، وآغا السباهية وهو القائد الأعلى للفرسان، أبرز مهام آغا العرب مراقبة دار السلطان².

● بيت الماجي: هو المسؤول عن الأملاك والثروات التي تصدرها الدولة أو عند عدم وجود الورثة، ويقوم بالتصرف على الودائع وتسيير أملاك الغائبين في حال شغورها وذلك ببيعها أو تسليمها لمستحقيها أو كرائها لفائدة البايلك، أيضا يعمل على توزيع الصدقات على المحتاجين والتكفل بدفن الفقراء³.

● خوجة خيل: يعتبر المسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة وإعادة استثمارها، كما يشرف على الاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة خاصة في تمويل الجيوش أثناء الحرب، كما كان المراقب للعلاقات بين العاصمة والولايات.

● الكتاب الأربعة أو الخاجة باش لار:

قد تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سياسية في جهاز الدولة حتى أصبحوا من بين الموظفين الكبار، وهم على التالي:

الكتاب الأول أو المكتابجي كان يشرف على سجلات الدولة. أما الكتاب الثاني أو الدفتر دار كان يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم

¹ - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ في العهد العثماني، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 17.

² - صرهودة يوسف، مكانة وظيفة آغا العرب في إدارة إيالة الجزائر أواخر الحكم العثماني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 15، ع 2، الجزائر، 2022م، ص ص 809-815.

³ - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 119.

المتنوعة، الكاتب الثالث أو وكيل الخرج الصغير، كان عمله حفظ سجلات غنائم الجهاد البحري وضبط أمور الديوانة، أما الكاتب الرابع أو الرقمجي: كانت مهامه تقتصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية¹.

المطلب الثالث: التنظيم السياسي والعسكري بالجزائر إبان الوجود العثماني

1- الجيش:

كان تنظيم الجيش الإنكشاري في الجزائر يقوم على نفس الأسس التي يقوم عليها الجيش التركي، فقد نضمه خير الدين وجعله على ذلك الأساس، إذ كان الإنكشاريون مجموعة من العساكر المرتزقة من بلاد الأناضول والبلقان يتكلمون بالتركية، وكانوا يكونون حرس الداي أو الباي، ومنهم يرتقي الضباط من كل رتبة، وأيضا يختار منهم الوزراء والبايات والأغوات وكذلك الدايات، كما كان لهم رتب الجيش التركي من النفر إلى القائد الأعلى أو الأغا، وامتاز الجيش الجزائري بنفس امتيازات ومنافع الجيش التركي².

وكان الجيش مقسم لعدة رتب إذ يذكرها محمد بن ميمون الجزائري في كتابه التحفة المرضية وهي كالآتي:

أني يولداش: وهو الجندي البسيط الصغير.

أصكي يولداش: وهو الجندي القديم، الذي عمل ثلاث سنوات.

الياش يولداش: رئيس فرقة متكونة من عشرين جنديا إلى خمسة وعشرين.

وكيل الحرج: المكلف بالأسلحة الداخلية والخارجية وصناعتها، والمتصرف في شؤون الدولة

العسكرية برا وبحرا، وهو المقتصد للحامية.

أداباشي: قبطان السرية.

الآغا: وهو لقب تشريف يأتي بعد لقب البولا كباشي³.

1 - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص ص 17-18.

2 - عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 133-135.

3 - محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدول البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 38.

كما توجد رتب أخرى كالشاوش أي الملائم الأول، ووكيل حرجي الذي كان ضابط الإدارة. ولكل فرقة كاتب يدعى خوجة¹. وكان الجنود يملكون امتيازات تتمثل في إعفائهم من الضرائب والخدمات العمومية، وكانوا لا يعاقبون أمام العامة كما كانت رواتبهم عالية، بالإضافة إلى المنافع المادية المختلفة².

أما بالنسبة لعملية التجنيد فكان يقوم بها مجموعة من الأوجاق يتجهون إلى المدن التركية، ومن أجل جذب اهتمامهم كانوا يعرضون المزايا والأرباح التي سيحصلون عليها بعد تجنيدهم في الجزائر، إضافة إلى منحهم بعض المال وإعالتهم حتى وقت إبحارهم، وكان هؤلاء الجنود يؤخذون من أخط الطبقات الاجتماعية³.

2- النشاط البحري:

•رياس البحر:

بعد استقرار الأتراك العثمانيين في الجزائر تحولت نشاطات الجهاد البحري في البحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة فكانت طائفة الرياس هي المتحكمة بها، حيث تميزت بالانتظام من حيث التوظيف والتنظيم والعمليات الحربية، وكان اهتمامهم بالأسطول البحري كبير جدا فقد كان يشكل محورا أساسيا في القوة الجزائرية العسكرية وجعل منها قوة بحرية يهاجمها الجميع⁴.

وقد بلغت طائفة الرياس أوج قوتها خلال القرن السادس عشر وسيطرت على المجال السياسي، كما كان بروز البايبربايات من الرياس، ليس فقط في المجال الإقليمي وإنما في المجال المتوسطي كله، أمثال خير الدين وصالح راييس، حسن بن خير الدين، وعلج علي⁵ وغيرهم، وكان لهؤلاء الرياس دور كبير في حماية البلاد من الحملات التي يشنها العدو المسيحي على السواحل،

1 - عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مرجع سابق، ص 136.

2 - نفسه، ص 137.

3 - محمد خير فارس، مرجع سابق، ص ص 81-83.

4 - حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 44.

5 - عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 101-102.

وكذلك أسهموا في جمع الثروات لخزينة الدولة بفضل الغنائم التي يأخذونها من السفن المسيحية في عرض البحر¹.

فقد كان نشاط الرياس الجزائريين في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، ففي بادئ الأمر كان اهتمامهم إنقاذ المسلمين من ظلم الإسبان بالدرجة الأولى، والقضاء على التجارة الإسبانية في البحر، وإلحاق الضرر بسواحلها، كما كانوا يهددون المواصلات البحرية التجارية للدول الأوروبية².

إن الدور الذي قام به الرياس الجزائريون في سبيل الإسلام مشابه لما فعله فرسان القديس يوحنا من أجل المسيحية، فقد تسلطوا على السفن المسيحية، وخرّبوا مدنهم الساحلية وأسروا سكانها، إلا أن القوة البحرية الجزائرية كانت تعمل ضد الدول المعادية لها فحسب، أما الدول التي كانت تمتلك معاهدات واتفاقيات فكانت تتمتع بحماية الأسطول الجزائري لسفنها³.

ومنه نستخلص بأن البحرية الجزائرية خلال القرن السادس عشر كانت ذات قوى عظمى تهابها الدول الأوروبية، إذ فرضت نفوذها على الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، وحصلت الإتاوات وفرضت الضرائب نفوذها على الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، وحصلت الإتاوات وفرضت الضرائب على السفن الأجنبية، وهذا ما جعلها في علاقات مباشرة معها.

1 - محمد بن ميمون الجزائري، مرجع سابق، ص 42.

2 - محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 91.

3 - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م، ص 70.

المبحث الثالث: قوة الجزائر في البحر المتوسط وعلاقتها الخارجية

المطلب الأول: بروز الجزائر كقوة بحرية في الحوض المتوسط

المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالدولة العثمانية:

1- أسس العلاقات الجزائرية العثمانية:

بعد إحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتعيين خير الدين بربروس بايلرباي عليها سنة 1519م، أصبحت الجزائر بذلك إيالة عثمانية مرتبطة بنظام الحكم العثماني وسلطة حاكمه، وبالرغم من هذا الارتباط فقد اكتسبت العلاقة الجزائرية مع الدولة العثمانية طابعا خاصا ميزها عن باقي الولايات العثمانية الأخرى¹.

وقد عرفت هذه العلاقة تطورا وتغيرا واضحا، وارتبطت بالعديد من المظاهر والعوامل التي أثرت في بعض الأحيان في العلاقة بين الطرفين، ومن أحد أبرز مظاهر هذا الارتباط السياسي بين الجزائر والباب العالي تبادل الهدايا، وقد كان هذا التبادل أساسا قويا في بناء العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية، وتعتبر الهدايا التي كان يرسلها حكام الجزائر بمناسبة تعيينهم الحكم من بين أهم الهدايا التي كانت ترسلها للباب العالي، وكان يرد عليها بالمثل من طرف السلطان العثماني².

ولقد أخذت هذه الهدايا في غالب الأحيان طابعا دبلوماسيا بإسهاماتها من تجديد وإحياء الصلات العريقة بين الجزائر والعثمانيين روحيا وحضاريا، وبالرغم من أن أهمتها الحقيقية ترجع في الأصل إلى منافع اقتصادية ترضي السلاطين العثمانيين، إلا أن الجزائر حصلت من خلالها على مصالح عديدة ساهمت في تعزيز جهاز الإيالة الحربي والاقتصادي³.

¹ - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 45.

² - خليفة إبراهيم حماش، العلاقة بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير، قسم تاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص 149.

³ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 140.

وكون الجزائر إيالة عثمانية فقد كانت مواصلاتها مع الباب العالي تتم عن طريق فرمانات، والتي تنقسم لنوعين:

فرمانات همايونيه يصدرها السلطان، وأخرى عادية يصدرها كبار الوزراء وفي مقدمتهم الصدر الأعظم والقبودان باشا، وكان أهم ما يميز فرمانات الأولى احتوائها على الطغرى، في القسم العلوي منها دلالة على علو مرسلها، وقد كانت تتميز بعبارتها التي تأتي بصيغة الأمر، كما أن إصدارها لم يكن يحدث إلا في بعض الحالات، مثل معالجة مسألة خطيرة أو لتعيين والي جديد¹.

أما النوع الثاني من فرمانات فهي تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، حيث كانت تأتي بأسلوب أقرب إلى الرجاء والطلب، وهذا يدل على ضعف سلطة المرسل على المرسل إليه، وتدل هذه فرمانات على اهتمام الدولة العثمانية بشؤون الجزائر.

وإضافة إلى هذه الاتصالات الدبلوماسية، فقد كان هناك مظاهر أخرى تدل على العلاقة الوثيقة بين الباب العالي والجزائر ومن بينها الوكالات، إذ قامت إيالة الجزائر بفتح عدد من الوكالات في بعض المدن العثمانية الهامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وغيرها، مثل أزمير والإسكندرية وتونس، بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل جزيرة مالطة وجبل طارق، وقد كان أهم وكيل للجزائر يتواجد بالعاصمة إستانبول ويسمى بقابو كتحذا²، والذي يعين من طرف والي الجزائر³.

1 - خليفة إبراهيم حماش، مرجع سابق، ص 84.

2 - قابو كتحذا: مشنق من قابو بمعنى الباب وكتحذا بمعنى الوكيل، وهو مصطلح كان يطلق فب العهد العثماني للدلالة على وكيل الوالي في الباب العالي ...

3 - عائشة جميل، مرجع سابق، ص 89.

وقد كانت هذه الوكالات تقوم بدور القنصليات¹، وكانت مهمتها تمثيل الجزائر أمام الباب العالي والدفاع عن مصالحها وقضاياها، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بأحوال الدولة العثمانية، والتي كانت محل اهتمام حكام الجزائر².

كما يعتبر العلم أو الراية أيضا من المظاهر المهمة للعلاقات العثمانية الجزائرية، وهذا ما ذكره شاوش حباسي الذي أشار أن العلم كان مصدره الدولة العثمانية، وهو رمز من رموز الارتباط السياسي بين الطرفين لمدة ثلاث قرون³.

وفي الأخير نلاحظ بأن علاقات الجزائر مع الباب العالي قد تجلت في العديد من المظاهر، أبرزها الهدايا والاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين عن طريق الفرمانات، إضافة إلى الوكالات والراية التي كانت تدل على الارتباط الوثيق بين الجزائر والدولة العثمانية.

2- دور الباب العالي في السياسة الداخلية للجزائر في القرن السادس عشر:

بالحاق الجزائر بالدولة العثمانية، بدأ السلاطين العثمانيين في توطيد الحكم والأسس التي سيرتكز عليها الحكم العثماني بالإيالة، وكما أشرنا سابقا فقد كانت فترة حكم البايلربايات هي أول مرحلة للحكم العثماني في الجزائر، وقد كان حكام الجزائر في هذه المرحلة يبدون تبعيتهم للسلطان العثماني، حيث كانوا بعيدين عن فكرة التمرد والخروج عن سلطته.

ولم يكن للعثمانيين خطة عامة واحدة لإدارة حكم البلاد التي خضعت لهم أو دخلت في طاعتهم، حيث كان التنظيم الإداري العثماني يرتكز على وجود ممثل للسلطان أو نائبه، وحامية تركية تكون مسؤولة عن الضرائب وحمايتها، وفيما عدا ذلك تبقى السلطة العثمانية بعيدة عن الحياة العامة للإيالة، إذ لم يكن للدولة العثمانية سياسة عامة تحاول فرضها في كل أنحاء

1 - علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص 119.

2 - خليفة إبراهيم حماش، مرجع سابق، ص 195.

3 - شاوش حباسي، العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي (1945/1518)، موفم للنشر، الجزائر، 1996، ص ص 3-11.

السلطة، بل تترك للناس حرية المبادرة ليتصرفوا على نحو يسمح لهم بتأدية التزاماتهم المادية والسياسية إزاء الدولة، لهذا كان الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقة¹.

وهذا ما ذكره عمار عمورة الذي قال بأن الحكم العثماني للجزائر كان حكما غير مباشر، حيث² تشرف السلطة العثمانية بالموافقة على تعيين الباشا بعد انتخابه من طرف الديوان العسكري بالجزائر، وبالحصول على العائدات المالية المفروضة على الخزينة الجزائرية.

ويؤكد فاضل بيات ما سبق، حيث أشار أن لدولة العثمانية كانت تصدر أحكام سلطانية عن طريق الديوان الهمايوني تتعلق ببعض المسائل كتعيين والي والترقية، وقد كانت ترسل هذه الأحكام مباشرة إلى المسؤولين في الولايات، حيث كان هذا الديوان هو المسؤول عن الأحكام التشريعية والتنفيذية والقضائية³.

كما أنها كانت تتابع أوضاع الإيالة من ناحية الاستقرار ولأمن، حيث اعتاد ولاة الجزائر على إبلاغ الباب العالي عن الأوضاع السائدة في ولاياتهم بين الحين والآخر لوضع المسؤولين في مركز الدولة في صورة هذه الأوضاع، وقد تجلى هذا الاهتمام في الرسالة التي وصلت لبایلرباي الجزائر سنة 1570م من طرف الباب العالي، والتي تحتوي على أحكام لحفظ الأمن والاستقرار في إيالة الجزائر، وتبين هذه الرسالة مدلا الارتباط بين الدولة العثمانية وإيالة الجزائر من جهة، ومدى اهتمامها بالسياسة الداخلية للجزائر من جهة أخرى⁴.

وعلى العموم يمكن القول بأن الدولة العثمانية هي من وضعت لأساس الأول لنظام الحكم في الجزائر، وهذا ما نتج عنه توطيد العلاقة بين الطرفين في فترة الحكم البایلربايات، ولكن بعد التغيير لنظام الباشوات في أواخر القرن السادس عشر، فقد تغيرت مبادئ السياسة والعلاقات بين الإيالة والدولة العثمانية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

1 - محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 54.

2 - عمار عمورة، مرجع سابق، ص 161.

3 - فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية ولاية الجزائر في القرن العشر الهجري/ السادس عشر ميلادي، مج8، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2019م، ص24.

4 - نفسه، ص 34.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية

إن الأهمية التاريخية التي يحظى بها البحر المتوسط كونه حلقة وصل بين أجزاء العالم ومركزا مهما في التجارة الدولية، جعل أغلب دول الواقعة على ضفافه تسعى للاستفادة من خصائصه الاستراتيجية، وخاصة دول شمال إفريقيا بقيادة الجزائر العثمانية، ودول غرب أوروبا بزعماء إسبانيا، وهذا ما أدى إلى تشابك في العلاقات الدولية بالمنطقة¹.

من يتأمل في الخرائط الجغرافية للجزائر، يلاحظ بأن الجزائر تعد من أهم الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي هام مطل على البحر المتوسط، وهذا ما جعل أنظمتها السياسية طوال فترات تواجدها في حالة تأهب دائمة لرد أي عدوان أجنبي بهدف لضرب استقرارها، أو تهديد نشاطها البحري، ولهذا عملت على التصدي لكل هذه العراقيل، خاصة المتعلقة بالتجارة الخارجية²، لما لها آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري.

فقد عملت الجزائر على تعزيز قوتها البحرية، وأصبح نظامها مبني على القوة العسكرية وخاصة البحرية، كون أن أغلب الصراعات في تلك الفترة كانت تدور في البحر المتوسط، حيث كانت ظاهرة القرصنة منتشرة بكثرة، وتمارس من طرف العديد من الدول³، ولقد كانت استراتيجية الجزائر تجاه أوروبا هي منع أي تجمع للمناهضين الأوروبيين، الأقوياء لدرجة كافية، فيتحالفون على الجزائر ويطيحون بالأجواق⁴.

وكانت أول هذه الدول إسبانيا، ففي بادئ الأمر وجه رياس البحر اهتمامهم بالدرجة الأولى لإنقاذ المسلمين من ظلم الإسبان والقضاء على تجارتهم في البحر المتوسط، وقد قامت البحرية الجزائرية بضرب السواحل الإسبانية وألحقت بها العديد من الأضرار كما أشرنا سابقا، حيث نجح

1 - يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 9.

2 - محمد الأمين عطلي، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي، غرداية، 2011-2012م، ص 26.

3 - عمار عمورة، مرجع سابق، ص 152.

4 - وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتوق: عبد القادر زيادية، دار القصب للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 166-167.

الجزائريون في الفترة الممتدة من 1528م إلى 1584م من شن ثلاثة وثلاثين غارة بحرية ناجحة على السواحل الإسبانية، وهذا ما أكسب الجزائر مكانة مرموقة في البحر المتوسط¹.

إن السيطرة البحرية للجزائر في الحوض المتوسط جعلت الدول الأوروبية تتخذ سياسات مختلفة تجاهها، حيث حاولت أغلب الدول حفظ مصالحها الاقتصادية والتجارية في المنطقة إما عن طريق العلاقات العدائية أو السلمية، وكون الجزائر تعتمد بشكل كبير في مداخيلها على النشاط البحري، فقد ضيق الخناق على الدول المسيحية واعتبرت البحر المتوسط بحرا إسلاميا لا يحق للدول الأوروبية الملاحة فيه، إلا عن كريق دفع الضرائب والإتاوات².

ومنه يمكن القول بأن علاقات الجزائر الخارجية في القرن السادس عشر اتخذت اتجاهين، الأول يتمثل في تبعيتها للدولة العثمانية، أما الثاني فهو المتعلق بعلاقتها مع الدول الأوروبية في ظل ازدهار نشاطها البحري، وقد تبنت الجزائر في سياستها الخارجية عدة مبادئ منها ما يدخل في سياق تبعيتها للسلطان العثماني، ومنها ما يبرز النزعة الاستقلالية في إدارة شؤونها الخارجية دون تدخل أي طرف، وهذا ما تجلّى في أواخر القرن السادس عشر.

وفي ختام هذا الفصل نجد بأن الجزائر عرفت اضطرابات داخلية وخارجية في مطلع القرن السادس عشر بسبب النزاع القائم على السلطة، والذي شجع على بداية التحرشات البرتغالية والإسبانية على السواحل الشمالية، وهذا ما أدى إلى تدخل الدولة العثمانية كطرف فاعل في مواجهة هذه الاضطرابات عن طريق إلحاق الجزائر حيث أصبحت إيالة تابعة لها، وعملت على استحداث نظام الحكم في الجزائر ما جعلها تتميز بالاستقرار الداخلي في هذه الفترة، وهذا بدوره أدى إلى بنائها لعلاقات خارجية مع الدول الأوروبية.

1 - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 44.

2 - صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص35.

الفصل الثالث

معاهدة امتيازات سنة 1535 م دراسة

في المحتوى والأبعاد

المبحث الأول: السياق التاريخي لمعاهدة 1535م

المطلب الأول: التعريف بالمعاهدة

المطلب الثاني: ظروف وأسباب عقدها

المطلب الثالث: محتوى المعاهدة وطبيعته

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعاهدة 1535م

المطلب الأول: دراسة ظاهرية للمعاهدة

المطلب الثاني: دراسة باطنية لمعاهدة 1535م

المطلب الثالث: نقد وتقييم المعاهدة

المبحث الثالث: انعكاسات معاهدة 1535م على العلاقات الفرنسية- الجزائرية

المطلب الأول: التمثيل القنصلي بالجزائر من خلال معاهدة 1535م

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي الفرنسي الجزائري من خلال المعاهدة

المطلب الثالث: الاستقلال السياسي للجزائر مطلع القرن 17م

المطلب الرابع: اتجاه فرنسا لعقد الاتفاقيات مباشرة مع الجزائر (مطلع

القرن 17م)

المبحث الأول: السياق التاريخي لمعاهدة 1535م

المطلب الأول: التعريف بالمعاهدة

تدخل هذه المعاهدة في إطار الامتيازات الأجنبية، وهي الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها في فترات مختلفة نتيجة لضغوطاتهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية¹.

إن تاريخ الامتيازات قديم جدا، حيث كانت تعتبر من الشروط الرئيسية في التجارة الدولية، وكانت إحدى مقومات الإمبراطوريات القوية لتحقيق مصالحها في مجالات متنوعة، وقد أخذت الامتيازات مفهوما مختلفا لدة الغربيين حيث رأوا بأنها تدل على خضوع المسيحي للمسلم لكي يحصل على السلام، بينما يرى الشرقيون بأنها خضوع السلطان العثماني للقوى الأجنبية².

تتضمن الامتيازات الأجنبية المبادئ القانونية وحقوق الرعايا الأجانب، وهذه الحقوق عبارة من مجموعة تسهيلات و ضمانات تشجع هؤلاء الرعايا على الإقامة والتجارة والاستثمار داخل الحدود العثمانية، وقد اتخذت تلك الامتيازات صورة معاهدات عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية³، ومن بينها معاهدة 1535م.

¹ - سهيل صابان، المرجع السابق، ص36.

² - بسام عبد السلام بطوش، الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية، حوليات آداب عين الشمس، مج 37، 2009م.

³ - عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى فيها، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004م، ص ص 39 - 40.

وهي اتفاق تم بين الدولة العثمانية وفرنسا، منح بموجبها السلطان سليمان القانوني امتيازات وحقوق للرعايا الفرنسيين داخل الأراضي العثمانية¹، وأبرمت من قبل إبراهيم باشا والسفير الفرنسي جان دو لا فوريه وكان لها صدى كبير في أوروبا².

لقد حظيت معاهدة 1535م باهتمام كبير من جانب دراسي العلاقات الدولية الإسلامية، وتعتبر حدثا تاريخيا مهما في علاقات الدولة العثمانية الخارجية، حيث أصبحت علاقاتها مبنية على مبدأ المصلحة المشتركة والمتبادلة، وتخلت على المبادئ المستنبطة من الدين، وقضت بذلك على ما كان رائجا عن عدم التعاون بين العالم الإسلامي والمسيحي³.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تبيان في آراء المؤرخين حول تاريخ عقد المعاهدة، فمنهم من يرى بأنها عقدت سنة 1536م ومنهم محمد فريد بك والذي أخذنا نص المعاهدة من كتابه، وهو بدوره نقلها من كتاب "دو تيستا" وبالعودة لكتاب هذا الأخير فقد لاحظنا أنه ذكر هذا الاختلاف ولكن المعمول به هو سنة 1535م⁴.

المطلب الثاني: ظروف وأسباب عقدها

عرفت الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر مجموعة من التغيرات، فبعد أن ضمنت البلدان العربية بدأت في التوسع في أوروبا، ويتولى السلطان سليمان القانوني الحكم (1520 - 1566م) تحول العثمانيون إلى قوة عالمية وذلك بفضل سلسلة النجاحات التي حققوها في تلك الفترة⁵.

¹ - يوسف علي رابع النقي، معاهدة الامتيازات العثمانية - الفرنسية لعام 941هـ - 1535م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، د.ت، ص 148.

² - فاطمة حسين فاضل المرفجي، العلاقات العثمانية - الفرنسية 1566م - 1740م، مجلة سر من رأى، مج 11، ع41، 2015م، ص272.

³ - نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 26.

⁴ Le baron I . DE TESTA , OP. Cit, p21.

⁵ - خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 9.

لقد استطاع سليمان أن يؤسس دولة عالمية بفضل مجهوداته العسكرية والسياسية¹، من بينها الاستيلاء على بلغراد سنة 1521م وجعلها قاعدته البحرية²، ورودس سنة 1522م، وفي 1526م وصل العثمانيون للمجر واستولوا على أغلب الأراضي في معركة موهاكز وقتل ملك المجر لويس الثاني، وعادوا لها سنة 1529م وفتحوا بودابست، ثم فيينا 1532م³.

لقد عرفت الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان توسعا عظيما لم تشهده من قبل، حيث أصبحت أقاليم العثمانيين منتشرة في ثلاث قارات، مما جعلها ذات مكانة مرموقة وعالية في العالم، ونلاحظ أن هذه التوسعات قد جعلت الدولة العثمانية في علاقات مع الدول الأوروبية، وبالتالي فقد غيرت من مبدأ سياستها الخارجية إلى ما يخدم مصالحها. ومن جهتها كانت فرنسا تعيش حالة صراع ونزاعات دولية، فقد دخل فرانسوا الأول في منافسة حول التاج الإمبراطوري الروماني وخسر في مواجهته ضد شارل الخامس الذي تمكن من أن يصبح زعيم أوروبا المسيحية⁴. وقد لاحظنا بأن هذا التنوير كان بداية تراجع لمكانة فرنسا في أوروبا، ويعتبر تمهيد للأحداث التي ستعقبها لاحقا في ظل تولي شارلكان حكم الإمبراطورية الرومانية.

وكما أشرنا في الفصل الأول أن فرانسوا الأول قد دخل في صراع حول استرجاع ميلان ضد شارل الخامس، والذي عقد حلف مع ملك إنجلترا والبابا وبعض أمراء إيطاليا لطرده من الأراضي الإيطالية، وانتهت هذه المواجهة بينهما في معركة بافيا سنة 1525م والتي أسر فيها فرانسوا الأول، وتم إطلاق سراحه بموجب معاهدة مدريد سنة 1526م، والتي

1 - فريديون أمجان، مرجع سابق، ص 472.

2 - محمود حرب، مرجع سابق، ص 62.

3 - تيسير جبارة، مرجع سابق، ص 120.

4 - محمد دراج، مرجع سابق، ص 25.

أرغمت فرنسا التنازل على عدة مقاطعات مهمة في إيطاليا من بينها ميلان وجنوة و نابولي وتنازلها على بعض مناطقها الحدودية الشرقية من بينها دوقية برجنديا.

لقد عانت فرنسا جراء هزيمتها في صراعها الأوروبي فحاولت العمل بمبدأ التوازن الدولي وإبعاد الالتزام بالدين في علاقاتها الخارجية، وشرعت في البحث عن حليف قوي يرجح كفتها، وهذا ما دفع فرنسا للتقرب بالدولة العثمانية¹، خاصة بعد أن تعزز نفوذها وأصبحت ذات نفوذ واسع في المنطقة².

إن عقد معاهدة 1535ك جعل الآراء تتعدد حول الدوافع التي جعلت السلطان سليمان يمنح فرنسا هذه الامتيازات، كون أن الدولة العثمانية كانت تعيش ازدهار لا مثيل له وتوسعا عظيما، وتأرجحت الآراء حول الأسباب الحقيقية لهذه الامتيازات بالرغم من اختلاف المبادئ والعقيدة بين الدولة العثمانية وفرنسا³.

وقد أورد المؤرخ محمود شاكر سببين رئيسيين لإبرام المعاهدة أولهما: سعي الدولة العثمانية لتحطيم اتفاق الدول المسيحية ضدها وتفكيك وحدتها عن طريق منح بعضها امتيازات وصلاحيات لم تحظى بها من قبل، وثانيهما: تمكين موانئ البحر المتوسط من القيام بالدور الحيوي الذي فقدته جراء اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح، وهذا ما أثر سلبا على التجارة العثمانية الخارجية، ولهذا قام السلطان سليمان ببعض التنازلات عن طريق إبرام المعاهدات مع الدول الأوروبية، وذلك لاسترجاع المكانة الاقتصادية للدولة العثمانية في المنطقة.

¹ - محمد بوكروبة ومحمد بكار، التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الامتيازات، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج5، ع 1، الجزائر، 2021، ص 498.

² - حسون علي، مرجع سابق، ث 70.

³ - محمد الصالح بلخير، مرجع سابق، ص 34

بينما يرى المؤرخ التركي يلماز أوزتونا أن سبب عقد السلطان سليمان لهذه المعاهدة كان من أجل مساعدة فرنسا في تنمية مجالاتها العسكرية والاقتصادية، حتى لا تكون لقمة سائغة لألمانيا وإسبانيا، وللذان كانا في صراع مع الدولة العثمانية¹.

أما المؤرخ جواد العزاوي فيرى بأن أحد الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية لمنح هذه الامتيازات لفرنسا، هو ضمان عدم مشاركتها في الجروب البحرية في الحوض المتوسط، التي كانت تقودها الإمبراطورية الرومانية بزعامة شارل الخامس ضد الأسطول العثماني². وهذا ما يدعمه حسون علي الذي يرى بأن هدف العثمانيين من عقد المعاهدة هو كسب فرنسا كحليف في مواجهة الإمبراطورية الرومانية، والحد من خطورة أفعال شارل الخامس الشنيعة ضد مسلمي الأندلس وشمال إفريقيا، كما يذكر دافع آخر اقتصادي وهو محاولة الدولة العثمانية تحويل مركز التجارة العالمية إلى منطقتها³.

أما الباحث يوسف الثقفي فيرى أن توقيع السلطان سليمان لهذه المعاهدة، هو سعي منه لجعل بعض ولايات الدولة العثمانية مركزا للتجارة مع الدول الآسيوية وبالتالي منحها الامتيازات لفرنسا قد يضمن لها ذلك، بالإضافة إلى أن منح هذه الامتيازات سيشجع على رواج التجارة أكبر مما كانت عليه، مما يساهم في الاستفادة منها اقتصاديا عن طريق فرض الضرائب وبالتالي كسب مداخيل إضافية للدولة⁴.

وفي الأخير يمكن حصر دوافع منح هذه الامتيازات إلى دوافع اقتصادية في المقام الأول، بالإضافة إلى دوافع أخرى سياسية والتي كانت تمثل مظاهر للسياسة الخارجية التي انتهجتها الدولة العثمانية في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية⁵، بحيث أراد السلطان

1 - يلماز أوزتونا، مصدر سابق، ص 300.

2 - قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 22.

3 - علي حسون، مرجع سابق، ص 118.

4 - يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 155.

5 - إدريس ناصر رئسي، مرجع سابق، ص 259.

سليمان أن يبرز للدول المعادية له بسبب اختلاف العقائد أن التحالف معه سيكون إيجابياً لهم، كما أنه وعد بمنحهم ضمانات تجارية، محاولاً تنشيط التجارة الخارجية للعثمانيين¹.

المطلب الثالث: محتوى المعاهدة وطبيعته

تتضمن معاهدة 1535م ستة عشر مادة أو بند، وكان الصدر الأعظم²، هو المخطط لمبادئها ونصوصها في عهد السلطان سليمان، وقد أخذت تتجدد كلما ارتقى عرش الدولة العثمانية سلطان جديد، وأضيفت لها أحكام أخرى.

ومن خلال عرضنا لدوافع عقدها في المبحث السابق تبين لنا أنها تشمل عدة جوانب، وسنحاول من خلال عرضنا الجدول التالي عرض المعاهدة³ والتعرف على طبيعة بنودها: البند الأول "..... يجوز لرعاياها وتابعهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتحول في بلاد الطرف الآخر" ذات طبيعة سياسية اقتصادية حيث يبين حرية رعايا البلدين في السفر إلى البلد الآخر إما بقصد الإقامة (اللجوء السياسي)، أو بقصد التجارة.

البند الثاني "يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع..." هذا البند ذات طبيعة اقتصادية حيث يحتوي على حرية ممارسة التبادلات التجارية.

البند الثالث "كلما يعين ملك فرنس قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في غيرها..." ذات طبيعة قضائية ذو صبغة سياسية حيث يحتوي على مهام القناصل الفرنسيين في الأراضي العثمانية.

بنود المعاهدة قد شملت عدة مجالات ومنها المتعلقة بالمجال السياسي، حيث تحتوي المعاهدة على مجموعة من البنود التي تنظم الأمور القضائية، وخاصة المتعلقة بمحاكمة الرعايا الفرنسيين المقيمين في الأراضي العثمانية⁴.

¹ - سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 198.

² - وهو رئيس الوزراء، ظهرت هذه الوظيفة في عهد السلطان أورخان، ويعتبر الصدر الأعظم النائب العام للسلطان في عدة مجالات سياسية وعسكرية واقتصادية... للمزيد أنظر غربي الغالي، مرجع سابق، ص 30.

³ - ينظر الملحق رقم 01.

⁴ - يوسف علي رابع النقي، مرجع سابق، ص 161.

كما أنها احتوت على بنود تدخل ضمن المجال الاقتصادي المتعلق بالتجارة بين البلدين، وهذا ما ذكره المؤرخ الفرنسي GUSTAVE CIRILLI حيث أشار بأن هذه المعاهدة هي معاهدة صداقة وتجارة، ويذكر سهيل طقوس بأنها قد أخذت اتجاها تجاريا أكبر من السياسي وهي في الأصل تتكون من معاهدة تجارية ومعاهدة إقامة¹. وبالتالي هذا ما يؤكد أنها ذات طبيعة اقتصادية أيضا.

وفي الأخير نستنتج بأن طبيعة محتوى المعاهدة هو سياسي اقتصادي، وبالرغم من وجود بند² ينص على حرية العقائد الدينية إلا أنه لا يمكن القول أنها ذات طابع ديني، لأن العامل الديني لم يكن دافع أو سبب رئيسي في عقد المعاهدة والتي أشرنا إلى دوافع عقدها سابقا.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعاهدة 1535م

المطلب الأول: دراسة ظاهرية للمعاهدة

المعاهدة	معاهدة الامتيازات لسنة 1535م
طبيعتها	ذات طابع سياسي، ديني
الأطراف التي أمضتها	الجزائر وفرنسا
الإطار الزمني	العصر الحديث 1535م
الإطار المكاني	الحوض المتوسط (الجزائر وفرنسا)

المطلب الثاني: دراسة باطنية لمعاهدة 1535م

1- الأفكار الأساسية للمعاهدة:

1-1- في الجانب السياسي:

لقد اكتست على البنود السياسية للمعاهدة الصيغة القضائية، ويرى ياسر القاري بأن بنود المعاهدة قد احتوت على صبغتين، الأحادية والتي تعني استفادة فرنسا فقط، والثنائية

1 - سهيل طقوس، مرجع سابق، ص 196.

2 - أنظر: البند 6.

والتي تعني استعادة الطرفين من هذه البنود، وقد انحصرت هذه الأخيرة في خمسة بنود فقط (1،10،11،13) بالإضافة للبند الأخير المتعلق بإعلان المعاهدة على أراضي البلدين¹. وهذا ما تؤكدُه ليلى الصباغ والتي ترى بأن أغلب البنود ذات الطبيعة السياسية هي مجرد تعهد قامت به الدولة العثمانية للفرنسيين، ولا يظهر فيها أي تعاقد بين الطرفين². ويحظى الجانب القضائي في هذه البنود بحصة الأسد، حيث يتمتع الرعايا الفرنسيون في قضاياهم السياسة بالحرية في ممارسة النشاط القضائي سواء في القضايا المدنية أو الجنائية³.

ونلاحظ من خلال البند الأول أن المعاهدة قد وقعت بالنيابة عن السلطان العثماني وملك فرنسا، حيث عقدت بين الصدر الأعظم والسفير الفرنسي جان وهذا ما أشرنا إليه في المبحث السابق، كما يعطي هذا البند الحرية التامة لرعايا البلدين في التنقل في بلد الآخر مهما كان السبب، وبالتالي يسمح هذا البند للسفن البحرية الحربية أو التجارية لكلى الدولتين في التحرك بكل أمان في موانئ الطرف الآخر، وهذا ما يعني ضمان فرنسا تجنب فرنسا القرصنة ونهب ممتلكاتها خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كان الإخوة بربروس يمارسون الجهاد البحري، وقد كان الفرنسيون فيما سبق أكبر المتضررين منهم⁴. وجاء البند السادس عشر كتنبيه في حالة اختراق بنود المعاهدة من الطرفين، ولهذا نص على ضرورة نشرها في كلا الدولتين، من أجل ضمان تنفيذها وعدم التعدي على الطرف الآخر.

أما البنود 3،4،8،5،9، فقد تمحورت حول قضايا الرعايا الفرنسيين والأحكام المدنية المتعلقة بهم وحقوقهم داخل الأراضي العثمانية، كما تم منح فرنسا الحق في تعيين فنصل

1 - ياسر بن عبد العزيز القاري، مرجع سابق، ص ص 226-227.

2 - ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر " العاشر والحادي عشر الهجريين"، ج1، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1989م، ص 143.

3 - يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 161.

4 - أحمد سالم علي، مرجع سابق، ص 88.

خاص بها وهو المسؤول عن إصدار الحكم في قضايا الفرنسيين بدلا من المحاكم العثمانية والتي يعتبر حكمها لاغيا في هذه القضايا¹، ويجدر الإشارة أن الدولة العثمانية ثد منحت فرنسا الحق في التمثيل القنصلي أول مرة سنة 1528م بمصر.

ولكم بحلول القرن السادس عشر ونظرا للتغيرات الجدرية التي عرفتها أوروبا نت الناحية السياسية وزوال النظام الإقطاعي كما رأينا في الفصل الأول، فقد تطورت صلاحيات القناصل أكثر مما كانت عليه، فبعد أن كانوا مجرد قضاة لجماعة من التجار أصبح بفضل بعض الامتيازات تمثيل بلادهم وممارسة وظائف دبلوماسية أخرى والتمتع بكامل الحصانة².

وبالتالي ومن خلال قراءتنا للبنود 3،4،5،8،9، لقد لاحظنا بأن فرنسا قد أظهرت رغبة شديدة في ممارسة حق التمثيل القنصلي في الأراضي العثمانية، وقد بينت هذه البنود بأنها وسعت صلاحيات القنصل الفرنسي وهذا ما سيضمن لها تعزيز نفوذها في المنطقة من جهة وضمان حقوق رعاياها من جهة أخرى، حيث أن رعاية مصالح الرعايا والسهر على حمايتهم تعتبر من أهم واجبات القنصل³.

ويرى عبد البارئ بأن خضوع الرعايا الأجانب لقوانين وإدارة المحاكم الأجنبية الخاصة ببلدهم داخل دولة أخرى هو هدم لأسس الحياة الاجتماعية في تلك الدولة، حيث لا تنفذ الأحكام المحلية على هؤلاء الرعايا ما لم ترد في الامتيازات وبالتالي تتعارض مع مبدأ المساواة الذي تطبقه كل دولة، والذي ينص على أن القانون يجب أن يطبق على جميع القاطنين داخل حدود الدولة، مهما كانت جنسياتهم⁴.

¹ - ياسر بن عبد العزيز القاري، مرجع سابق، ص229.

² - فرحات بن صاف، العلاقات القنصلية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2020م، ص14-16.

³ - عبد العزيز ناصر العبيكان، مرجع سابق، ص 326.

⁴ - محمد عبد البارئ، الامتيازات الأجنبية، سلسلة المعارف العامة، مطبعة الاعتماد، مصر، 1913م، ص ص 3-4.

وهذا ما يفسر الرغبة الشديدة التي أبدتها فرنسا بشكل واضح في معظم البنود القضائية، حيث شددت على ضرورة تدخل القنصل وجهاتها القضائية في حل قضايا رعاياها المتواجدين داخل الدولة العثمانية، وهذا ما سيضمن لها تطبيق قوانينها الفرنسية في الأراضي العثمانية، وهذا ما يؤدي إلى التخلي عن مبدأ " محلية القوانين".

ويتمحور هذا البند العاشر حول أسرى الطرفين والقضايا المتعلقة بهم، حيث احتوى هذا البند على ضرورة إطلاق سراح أسرى البلدين الذين تم حجزهم في البلد الآخر إما بسبب القرصنة أو لأسباب أخرى، حيث كانت القرصنة منتشرة بكثرة في تلك الفترة، وكان لها أثر كبير على السفن، ولعل رغبة طرفي المعاهدة في تطبيق هذا البند تكمن في رغبة من تقليل حرية القرصنة عن طريق فرض عقوبات شديدة لمن يمارس هذا النشاط¹.

ونلاحظ أن هذا البند قد احتوى مضمونا على قسمين، قسم أول خاص بالأسرى وقسم ثاني خاص بالقرصنة وعقوباتها، بحيث يرتبطان ببعضهما كون أن ظاهرة الأسر تعتبر أحد مظاهر القرصنة.

وفي نفس السياق المتعلق بالأسرى فقد احتوى البند الرابع عشر على أن الفرنسيون ليس لهم الحق في إيواء العبيد التابعين للرعايا العثمانيين الفارين من سيدهم، لما له من عواقب وأثار على المجتمع العثماني². وفي حالة أسفر هذا التفتيش عن وجود العبد عند الرعية الفرنسي فإنه سيعاقب على فعلته بمعرفة قنصل بلاده، ويرجع العبد إلى صاحبه³. أما بخصوص البند الحادي عشر فهو يدعو إلى عدم تعدي أي طرف على الآخر في حالة تواجه الأسطولين بحرا في أي منطقة سواء كانت تابعة للعثمانيين أو الفرنسيين، وذلك عن طريق إبراز أنهم حلفاء بإظهار كل دولة العلم الخاص بها، وبالتالي التفرقة بين سفن الدولة والقرصنة من جهة، وتجنب حدوث أي صراع بين الطرفين من جهة أخرى.

¹ - إبراهيم ربابعة، مرجع سابق، ص 83.

² - إبراهيم ربابعة، مرجع سابق، ص 86.

³ - عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 35.

بينما البند الثالث عشر فقط ضمن حقوق هذه السفن في حالة غرقها في منطقة الآخر، بحيث لا يحق لأي طرف التعدي على ممتلكات ومتعلقات الرعايا الغارقين، بل يجب تقديم المساعدة لهم، وفي حالة غرقهم يتكفل القنصل أو من لديهم الحق بإدارة ممتلكاتهم¹.

ونلاحظ أن هذا البند يرتبط بالبند التاسع إذ أن كلاهما يضمنان للرعايا الفرنسيين الحق في الوصاية، وحق التصرف في ممتلكاتهم بعد وفاتهم، وهذا من أحد الأسباب التي جعلت الدولة العثمانية وجهة للرعايا الأجانب، وهذا ما أكده عثمان نوري طوباش والذي يرى بأن الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني كانت تعتبر أن الرعايا الأجانب حتى وإن كانوا غير مسلمين بمثابة أمانة الله في أرضهم ويجب حمايتهم، ولهذا كانوا يتوافدون إليها بسبب العدل المنتشر فيها².

1-2- في الجانب الاقتصادي:

تضمنت معاهدة 1535م كما أشرنا سابقا لمعاهدة إقامة ومعاهدة تجارة، حيث مست البنود 15، 13، 12، 7، 2، المجال الاقتصادي، وتعالج هذه البنود المشاكل المتعلقة بالتجارة ونظام الضرائب، بالإضافة إلى حرية عبور السفن وحماية الملكية. حيث أعفت هذه البنود التجار الفرنسيين من التقيد بالأحكام العثمانية وسمحت بتطبيق القانون الفرنسي عليهم تحت إشراف القنصل أو جهاته، بالإضافة إلى تمتعهم برسوم جمركية نقل عما كان يدفعه تجار الدول الأخرى بشرط أن يحظى التجار العثمانيون بالمثل، كما منحوا الحرية الكاملة في التجارة بجميع الموانئ العثمانية³.

¹ - عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع نفسه، ص 35.

² - عثمان نوري طوباش، مرجع سابق، ص 205.

³ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 95.

كما منعت الدولة العثمانية موظفيها ورعاياها من استخدام العنف أو الضغط على التجار والرعايا الأجانب والاستيلاء على ممتلكاتهم وبضاعتهم، ومنعت تقاضي ضرائب منهم غير منصوص عليها في المواثيق¹.

ونستخلص من ذلك أن بنود المعاهدة الاقتصادية منحت العديد من المزايا للتجار الفرنسيين من خلال حرية ممارسة النشاط التجاري والإعفاء من الضرائب والرسوم، وهذا ما سيشجعهم في توسيع نفوذهم التجاري في الأراضي العثمانية وما ينجر عن ذلك من انعكاسات على مجتمعات البلدان العثمانية.

لقد عرف النشاط التجاري العثماني تدهورا واضحا في بداية القرن السادس عشر إثر اكتشاف طريق الرجاء من طرف البرتغاليين، والذي نتج عنه تغيير مركز التجارة من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وازداد النشاط الاقتصادي في غرب أوروبا².

وهذا ما دفع العثمانيين إلى محاولة تنشيط تجارتهم وتنميتها، عن طريق تنشيط التجارة بين الشرق والغرب وحمائتها وهذا ما سيضمن بسط سيطرتها الاقتصادي، وبالتالي تحقيق عائدات تجارية والتي تعتبر مصدرا أساسيا للخرينة العثمانية، وذلك لمواجهة هذا التغيير في ميزان التجارة الدولي، وهذا ما دفع العثمانيين لمنح امتيازات لفرنسا من أجل إعادة مركز التجارة لما يخدم مصالحها.

1-3- في الجانب الديني:

لم تهتم المعاهدة بالجانب السياسي والاقتصادي فقط فالجانب الديني كان له نصيب أيضا، وهذا ما تجلّى في البند السادس الذي نص على حق الرعايا الفرنسيين في ممارسة عقائدهم الدينية، وأنه لا يجوز محاكمتهم في المسائل الدينية إلا من طرف الباب العالي³،

¹ - معاذ محمد عبد القادر عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974هـ - 1342هـ / 1566م - 1924)، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2017م، ص 313.

² - زينب عصمت راشد، مرجع سابق، ص ص 65-66.

³ - محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 92.

ونلاحظ من خلال هذا البند أن الدولة العثمانية سمحت للرعايا الفرنسيين بممارسة نشاطاتهم وطقوسهم الدينية بكل حرية، ولا يسمح لأي كان التدخل في المسائل الدينية الخاصة بهم. ولقد كان العثمانيون منذ بداية توسعهم في أوروبا يتبنون مبدأ السماحة الدينية، حيث لم يفرضوا اعتناق الإسلام على الرعايا الأجانب، بل تركوا لهم الحرية في إتباع عقائدهم الدينية، وقد كانت الدولة العثمانية الوحيدة التي بدأت العمل بهذا المبدأ واعتبرته الدعامة الأساسية لقيام دولتها¹.

حيث لم تقم بأي ممارسة إكراهية لتحويل الناس عن دينهم، بالرغم من أن العثمانيين قد كانوا متعصبين لديهم حيث كان يمثل أهم وأعظم قيمة في حياتهم². وفي الأخير يمكن القول بأن منح الدولة العثمانية للرعايا الفرنسيين الحرية الدينية، هو نتيجة للسياسة التي انتهجتها السلاطين العثمانيين الذين تعاقبوا على الحكم، من أجل التشجيع على توافد الرعايا إليها، وبالتالي الاستفادة منهم في مختلف المجالات.

المطلب الثالث: نقد وتقييم المعاهدة

1- الأهمية والقيمة التاريخية للمعاهدة:

تعتبر المعاهدات مصدرا أساسيا في القانون الدولي العام، حيث تتميز بدور فعال وفريد في تنظيم العلاقات الدولية، وفق معايير وتنظيمات محددة³. إن معاهدة الامتيازات 1535م بين الدولة العثمانية وفرنسا مثلت حدثا تاريخيا مهما في العلاقات العثمانية الخارجية، حيث كانت نتيجة للتقارب العثماني الفرنسي الذي نشأ خضم الصراع الأوروبي والذي أشرنا إليه سابقا، وسميت بمعاهدة الصداقة والتجارة⁴.

¹ - فائقة محمد حمزة عبد الصمد بحري، أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989م، ص 60.

² - كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (1هـ - 1325هـ / 600م - 1908م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001م، ص 394.

³ - عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، مرجع سابق، ص 31.

⁴ - بسام عبد السلام بطوش، مرجع سابق، ص 164.

لقد كان لهذه المعاهدة الدور البارز في تغيير مبادئ التعامل في أوروبا، حيث أصبحت المصالح هي العامل المحدد للعلاقات بين الدول، بدلا من الأحكام المستتبهة من الدين والتي كانت هي أساس العلاقات الدولية، ويجدر الإشارة أن في خضم التوسعات العثمانية في أوروبا دعا البابا إلى التكتل للقضاء على هذا الزحف تحت راية القضية المسيحية، ولكن هذا التكتل لم ينجح بسبب تفضيل كل دولة لمصلحتها.

كما كان لها صدى كبير في الأوساط الأوروبية، وأثارت موجة من الاستياء الشديد في أغلب البلدان المسيحية، واعتبرتها عمل غير مشروع بالرغم من المنافع التي ستحظى بها فرنسا من خلال تطبيق بنودها¹.

ويرى أحمد مصطفى أن قيمة المعاهدة تجلت في نشوء تحالف سياسي عسكري بيم الطرفين، تضمن القيام العثمانيين بحملات على كل من المجر و نابولي، وقيام فرنسا بشن هجوم على غارة لومبارديا.

ويذكر المؤرخ يوسف الثقفي بأن هذا التحالف العسكري لم يكن ذو قيمة للعثمانيين، حيث بالرغم من مشاركة فرنسا مع الدولة العثمانية في مواجهتها مع إمبراطورية شارل الخامس في البحر المتوسط، إلا أنها لم تقدم على أي مساعدة في الحرب بينهما في شمال إيطاليا والتي كانت ذات أهمية أكبر².

أما فرنسا فقد استفادت من هذا التحالف، حيث قدمت لها الدولة العثمانية دعما كبيرا في الحرب التي خاضتها على جنوب إيطاليا سنة 1537م، بالإضافة إلى مساعدتها في رد الهجومات التي شنت ضدها في الجنوب الفرنسي سنة 1543م، حيث سخرت لها أسطولها بقيادة خير الدين بربروس لحماية الجهة الضفة الجنوبية³.

¹ - جمال قنان، معاهدات، مرجع سابق، ص 34.

² - يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 164.

³ - قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 23.

كما أنها أصبحت ذات مكانة عالية ومرموقة بين الدول الأوروبية، بعد أن ضمنت لرعايا الدول الأخرى الحماية تحت عملها في جميع الأراضي العثمانية، ونتج عنه العديد من البلدان المسيحية قد أصبحت ممتنة لفرنسا لقاء هذا العمل.

وقد فتحت هذه المعاهدة من خلال البند الخامس عشر الأبواب للدول الأوروبية للحصول على مثل هذه الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا، ونجحت إنجلترا سنة 1580م في عقد معاهدة تحالف بين العثمانيين¹.

كما سمحت هذه المعاهدة لفرنسا التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وذلك من خلال الحقوق التي تمتعوا بها من تمثيل قنصلي وحقوق للأفراد، وهذا ما أثر على الأوضاع الداخلية للعثمانية².

أما اقتصاديا فلقد كانت فرنسا هي المستفيدة الأكبر من هذه المعاهدة، كون أن فرنسا قد كانت تفتقر للقوة البحرية لمجابهة القوى الأخرى في مجال التجارة، وبحصولها على هذه الامتيازات فقد عرفت ازدهارا واضحا وبسطت نفوذها في ميدان التجارة الدولي³.

حيث دخلت فرنسا في منافسة مع البندقية بالشرق الأدنى وتمكنت من توسيع تجارتها هناك، وقال المؤرخ خليل اينالجيك بهذا الصدد أن فرنسا بحلول القرن السابع عشر قد ارتفع عدد سفنها التجارية في الشرق الأدنى إلى ألف سفينة، وأصبحت تجارتها هناك تمثل نصف مداخيل التجارة الفرنسية ككل⁴.

أما فيما يخص الناحية الدينية فنظرا لتوافد التجار الغربيين والامتيازات الدينية التي حصلوا عليها من خلال البند السادس، فقد أتاحت لهم الفرصة بأن يبنوا الكنائس والمدارس،

¹ - رائد سامي حميد الدوري، معاهدة الامتيازات العثمانية الإنجليزية 1580م أسباب عقدها - بنودها- نتائجها " دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، م4، ع18، جامعة تكريت، 2012، ص7.

² - العريض وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، م24، ع1، الجامعة الأردنية، 1997م، ص152.

³ - نادية مصطفى محمود، مرجع سابق، ص 33.

⁴ - خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 214.

وأصبحوا يمارسون الحماية الغير رسمية على المسيحيين المقيمين في الدولة العثمانية¹، أما في الجانب العثماني فلم تكن للامتيازات الدينية نفس القيمة التي حظيت بها فرنسا، وذلك لعدم تواجد تجار عثمانيين بفرنسا لهم الحق في ممارسة شؤونهم الدينية².

وفي الأخير يمكن القول أن معاهدة الامتيازات لسنة 1535م تعتبر مهما في تاريخ الدولة العثمانية، وبالرغم من اختلاف ظروف ودوافع انعقادها، إلا أنها قد أدت إلى نشوء تحالف عثماني فرنسي تجلت مظاهره على مختلف المجالات، واختلفت قيمته وأهميته عند كل طرف، ونظرا لتوسعات الدولة العثمانية في القارات الثلاث فقد تشهد الولايات التابعة لها نتائج لهذه المعاهدة، ومن بينها الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: انعكاسات معاهدة 1535م على العلاقات الفرنسية-الجزائر

المطلب الأول: التمثيل القنصلي بالجزائر من خلال معاهدة 1535م

إن المعاهدة المنعقدة بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة 1535م والذي ضمن لفرنسا امتيازات في جميع أراضي الدولة العثمانية جعل هذه الأخيرة تسعى إلى الاستعادة منها على أرض الواقع، فعملت على تطبيق حف التمثيل القنصلي المذكورة في البند الثالث على الجزائر في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث حاول الملك شارل التاسع (1560م/1574م) تعيين أحد رعاياه قنصلا بمدينة الجزائر سنة 1564م، ولكن الباشا والديوان الجزائري أبدوا معارضة شديدة لهذا التمثيل ولم ينجح الفرنسيون في تحقيقه³.

بعدها قام " هنري الثالث " (1574/1589) بالاستعانة بالباب العلي نظرا للرفض الذي واجه التمثيل الدبلوماسي الفرنسي، فاستجاب لع السلطان العثماني "مراد الثالث" وأمر باشا الجزائر سنة 1578م بقبول تعيين " موريس سورون " قنصلا في الجزائر، ولكن الباشا حسين

¹ - رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994م، ص 42.

² - يوسف علي رابع النقفي، مرجع سابق، ص 166.

³ - عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)، رسالة ماجستير، معهد

التاريخ، جامعة الجزائر، 1985م، ص 9_10.

أظهر رفضه فأرسل رسالة إلى قناصل مرسيليا يرفض فيها أي تمثيل فرنسي في الجزائر لأنه يتنافى مع المبادئ التي يتبناها الجزائريون ضد التواجد المسيحي فيها.

وقد أشار وقد أشار دهان بركاهم بأن فرنسا قد عينت قنصلا لها سنة 1581م بالرغم من العراقيل التي واجهته ممن طرف الديوان الجزائري، وقد ذكر آراء بعض المؤرخين الذين اختلفوا في تاريخ تعيين القنصل أول مرة، واستشهد يسجل العقود الخاص بالقنصلية الفرنسية للتأكيد بأن الجزائر قد تعاقب عليها أصلا ثلاث قناصل من 1579م إلى 1582م¹.

ويؤكد جمال قنان بأن فرنسا قد حظيت بالتمثيل القنصلي في الجزائر سنة 1581م، ولكنه لم يكن ذو تأثير عليها، نظرا لحجم الامتيازات التي منحها له الباشا الجزائري، والتي لم تكن ذات صلاحيات كبيرة مقارنة بما هو منصوص في المعاهدة العثمانية الفرنسية².

ولعل أهم ما دفع فرنسا لمحاولة تطبيق البند المتعلق بالتمثيل القنصلي في الجزائر هو الدور الذي يحظى به القنصل في حفظ مصالحها، فالقنصل يسهر على حفظ العلاقات الدولية حيث يساهم في إبرام المعاهدات، بالإضافة إلى أنه يحفظ حقوق رعايا وتجار بلده، وباعتباره وكيل تجاري فهو يحمي التجارة الخارجية لبلده وخاصة المرتبطة بالنشاط البحري، كما أنه يعتبر وسيلة تجسس على الأوضاع السائدة في البلد المقيم.

ونظرت للحقوق التي تمتع لها الرعايا الأجانب بفضل معاهدة 1535م، فقد شهدت الجزائر توافد العديد من الرعايا الأجانب لها وخاصة الفرنسيين، وتشكلت بذلك جاليات أوروبية معظمها من التجار، بالإضافة إلى الأسرى ورجال الدين³، وهذا ما يفسر رغبة فرنسا في الحصول على حق التمثيل القنصلي بالجزائر، وذلك لحفظ مصالحها ورعاياها.

¹ - بركاهم دهان، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، - 2012/2013م، ص 20

² - جمال قنان، معاهدات مرجع سابق، ص 39.

³ - خديجة حالة، الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700 - 1830م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية، أدرار، 2012/2013، ص 6-15.

وبالرغم من الرفض والعراقيل التي واجهها الممثلون الفرنسيون في المرحلة الأولى جراء عدم تقييد الجزائريين ببند المعاهدة، إلا أنهم أدركوا ضرورة التعامل مع الحكام الجزائريين مباشرة دون انتظار تدخل السلطان العثماني، وهذا ما أضفى الطابع الرسمي للعلاقات الجزائرية الفرنسية التي أخذت تزداد ترابطا وتماسكا¹.

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي الفرنسي الجزائري من خلال المعاهدة

ضمنت معاهدة الامتيازات سنة 1535م لفرنسا حرية التجارة في جميع المناطق والولايات التابعة للعثمانيين، كما منعت التعدي على الرعايا الفرنسيين وحفظت حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية (البند 15، 13، 12، 7، 2)، وهذا ما دفع الفرنسيين لمحاولة توسيع تجارتهم الخارجية وخاصة في الجزائر.

وجراء عذا الاتفاق فقد سمح السلطان العثماني سنة 1561م لبعض التجار الفرنسيين من مرسيليا بتأسيس مراكز تجارية في كل من ساحل القالة، وعنابة والقل، لصيد المرجان وتبادل السلع مع الجزائريين، ومنع عليهم تحصين هذه المراكز وتسليحها²، لتجنب أي صراع بين الطرفين، كون أن هذه الأماكن ذات اتجاه تجاري وليس عسكري، وتخضع بالتبعية للملك الفرنسي³.

وقد تولى هذه المسؤولية الشركة الفرنسية المعروفة بـ " شركة لانش"، والتي حاولت القضاء على نفوذ التجار الإيطاليين الذين كانوا يمارسون هذا النشاط في الحدود الجزائرية التونسية، وبموجب اتفاقها مع الجزائر فقد انفردت هذه الشركة بصيد المرجان والنشاط التجاري في المنطقة دفعها إتاوات لحكام الجزائر⁴، وقد أسست حصن لمزاولة هذا النشاط

¹ - عبد المجيد قدور، النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2007م، ص 270.

² - يحي بوعزيز، الموجز، مرجع سابق، ص 24.

³ - يحي بوعزيز، علاقات، مرجع سابق، ص 60.

⁴ - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام من 920هـ/1514م، 1216هـ/1830م، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص93.

عرف باسم " حصن الباستيون"، والذي كان يتشكل من ساحتين، شمالية تحتوي على مخازن الحبوب والسلع، وجنوبية تضم ميناء إرساء السفن¹.

انحصر نشاط هذه الشركة في بدايتها بصيد المرجان وتصديره إلى الدول المجاورة، وقد نجحت في تحقيق إيرادات ضخمة، مما أدى إلى توافد العديد من الفرنسيين للعمل فيها نظرا لتوسعها أكثر بهذه الأرباح، وساعدت ذلك في تنشيط الحركة التجارية بالمنطقة².

ويذكر عبد المجيد قدور أن تاريخ حصول فرنسا على امتياز صيد المرجان كان في سنة 1578م في السواحل الشرقية الجزائرية بالتحديد منطقة شتورة، ويعود سبب التأخير حسب رأيه للعراقيل التي واجهت هذا النشاط من طرف حكام الجزائر، والذين اعتبروا هذه الامتيازات تتعارض مع مصالح بلادهم³.

وقد أكد فاضل بيات ما سبق ذكره من خلال استعانته بالأرشفيف العثماني، حيث أشار بأنه لا يوجد أي وثيقة تبين قيام الفرنسيين بصيد المرجان قبل سنة 1578م، واستشهد في رأيه برسالة الديوان العثماني إلى حاكم الجزائر (حسن فنزيانو)، والتي تضمنت السماح للفرنسيين بممارسة هذا النشاط في أي منطقة بالسواحل الجزائرية دون التعدي عليهم، وفي المقابل يدفع هؤلاء الفرنسيون نسبة من هذا النشاط للجزائر، وقد جاءت هذه الرسالة بناء على عريضة وصلت للباب العالي من طرف بعض الفرنسيين يطلبون فيها هذا الامتياز⁴.

ومنه يمكن القول بأن فرنسا وبالرغم من حصولها على امتيازات لصيد المرجان بالسواحل الجزائرية سنة 1561م وتأسيسها لحصن الباستيون، إلا أنها لم تبدأ في هذا النشاط حتى سنة 1578م، ونفسر ازدهار شركة لانش الذي أقرناه بصيد المرجان فيما سبق أنها كانت تعتمد في دخلها على مداخيل أخرى من بيع وتبادل السلع مع الجزائريين، وندعم رأينا

¹ - ناصر الدين سعيدوني وآخرون، معجم تاريخي للأماكن والبلدان الجزائرية- حصص فرنسا (الباستيون)، معهد التاريخ، الجزائر، د ت، ص 53.

² - عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 163-164.

³ - عبد المجيد قدور، مرجع سابق، ص 271.

⁴ - فاضل بيات، مرجع سابق، ص ص 91-92.

بما قاله يحي بوعزيز حول نشاط الشركة، حيث ذكر بأن الامتيازات الممنوحة لها تضمن تبادل وشراء السلع الجزائرية ومن بينها (القمح والشمع والجلود والزيوت)¹.

لقد كان للمرجان أهمية كبيرة في أسواق التجارة العالمية، وكان يمثل النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر، وقد حققت شركة لانش بواسطته مداخيل كبيرة²، وكونها ذات تبعية للملك الفرنسي فهي بذلك تساهم اقتصاد فرنسا من جهة، والجزائر من جهة أخرى، والتي تستفيد بدورها عن طريق الإتاوات والضرائب التي يدفعها الفرنسيون لها مقابل مزاوله نشاطهم.

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط الفرنسي في الجزائر قد واجه عدة عراقيل، ومنها عدم تقبل الحكام لهذه الامتيازات، حيث كان يتعرض التجار الفرنسيون للنهب والهجوم على ممتلكاتهم من طرف الجزائريين، ومنها ما حدث لتجار مرسيليا سنة 1579م، وهذا ما دفع بالملك الفرنسي " هنري الثالث " (1574-1589م) لتقديم الشكوى للباب العالي عن طريق سفيره هناك، أبدى فيها غضبه على هذه الأفعال، واستجاب له السلطان مراد ووعده بمعاقبة الجانحين.

وقد شدد السلطان العثماني على معاقبة المتسببين في الإخلال بالنظام الاقتصادي الجزائري، إذ أن الازدهار الذي عرفه التجار الأجانب في الجزائر أعمى بصائرهم، ونتج عنه خرق بعض القوانين الخاصة بتصدير المنتوجات الجزائرية، في حين أن الدولة العثمانية قد منعت تصدير المواد الغذائية منذ سنة 1559م وخاصة الحبوب لما لها من أضرار على الأمن الغذائي، فإن السفن الفرنسية قد مارست هذا النشاط بالرغم من هذه القوانين المفروضة عليها، وهذا ما سبب غضب السلطان العثماني والذي راسل حكام الجزائر للتدخل ومعاقبة أي طرف لم يحترم القوانين المعمول بها، وحذرهم من السماح لأي سفينة لا تملك الإذن في تصدير الحبوب، وهذا ما تضمنته الرسالة التي أرسلها الديوان العثماني سنة 1586م.

1 - يحي بوعزيز، علاقات، مرجع سابق، ص 60.

2 - عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 107.

وبالرغم من هذه المراسلات والتحذيرات إلا أن شركة لانش الفرنسية لم تتوقف عن تصدير الحبوب، بل وذهبت أبعد من ذلك حيث خرقت أيضا أهم شرط في هذه الامتيازات والذي منع الفرنسيين من تحصين مركزهم التجاري بالعتاد العسكري كونه ذو اتجاه اقتصادي وليس استعماري¹، وهذا ما دفع حاكم الجزائر "خضر باشا" (1595/1599م) بإبلاغ الديوان العثماني بتجاوزات التجار الفرنسيين في حصن الباستيون وبنائهم ملاجئ وقلاع أخرى ذات طابع عسكري، فأصدر الديوان أمرا لخضر باشا سنة 1595م يقتضي بهدم جميع هذه المباني ومعاينة أصحابها وتأديبهم²، ولم نوفق في إيجاد معلومات تحتوي على ردة فعل الباشا خضر ضد هؤلاء التجار وشركة لانش.

ولكن بحلول سنة 1603م وباستمرار التجار الفرنسيين بتصدير القمح وشراؤه من الجزائريين بالرغم من القحط الشديد في المنطقة، فقد قام خضر باشا بهدم المركز التجاري بالقالة، وقام باحتجاز القنصل الفرنسي المسؤول عن تسييره، وفرض على إطلاق سراح الأسرى الجزائريين مقابل إخلاء سبيله، فاستعانت فرنسا بالدولة الفرنسية لإعادة هذا الامتياز، وأرسل الباب العالي مبعوثا يأمر فيه حاكم الجزائر باحترام الامتيازات الفرنسية بالجزائر، وإطلاق سراح القنصل الفرنسي، ولكن خضر باشا رفض وأصر على موقفه، مما تسبب في إعدامه وخلفه محمد قوصة في منصب الباشا³، والذي بتوليته الحكم عمل على إعادة الامتيازات لفرنسا بناء على أوامر الباب العالي، وبدأت بذلك مرحلة جديدة للنشاط الفرنسي في الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول إن المعاهدة العثمانية الفرنسية لسنة 1535م كان لها تأثير اقتصادي واضح على الجزائر، حيث تمكنت فرنسا من خلالها من التوغل في المنطقة، والدخول في علاقات مباشرة مع حكام الجزائر دون انتظار تدخل الباب العالي لحل صراعاتها أو حفظ مصالحها التجارية، مما فرض على الجزائر قيودا كثيرة حاولت لاحقا التخلص منها.

¹ - عمار بوحوش، مرجع سابق ص 77.

² - فاضل بيات، مرجع سابق، ص ص 120-121.

³ - مبارك بن محمد المليي، ج 3، مرجع سابق، ص ص 120.

المطلب الثالث: الاستقلال السياسي للجزائر مطلع القرن 17م

بموجب هذه المعاهدة فقد حصلت فرنسا على امتيازات وحقوق تضمن لها عدم تعدي أي قوة تابعة للعثمانيين على ممتلكاتها، في جميع المناطق التابعة للدولة العثمانية، ومن بينها السفن التجارية والبحرية، خاصة تلك التي كانت تحت تصرف الأسطول البحري¹. ومن المحقق أن المعاهدة قد ضمنت لفرنسا العديد من الامتيازات في أراضي الدولة العثمانية، بينما لم تكن لها قيمة كبيرة بالنسبة للجزائر، فأغلب بنود المعاهدة كانت عبارة عن تعهد طرف (وهو العثماني) للطرف الآخر (الفرنسي)، ولا يظهر فيها مبدأ التعاقد بين طرفين².

ولهذا رأى حكام الجزائر ضرورة حفظ مصالح بلادهم أثناء عقد المعاهدات، خاصة المتعلقة بالبحر المتوسط لما له من أهمية بالنسبة للجزائر، حيث يعتبر مقر نشاطها البحري، وقد منعت فرنسا من الملاحة فيه بالرغم من تدخلات الدولة العثمانية، بل اشترطت الجزائر التعاقد المباشر معها للحصول على هذه الامتيازات.

ونظرا لأهمية النشاط البحري بالنسبة للجزائر، فإن هذه الأخيرة لم تلتزم بتطبيق بنود المعاهدة 1535م لأنها تحد من سيطرتها ونفوذها في البحر الأبيض المتوسط، حيث واصل البحارة الجزائريون عمليات القرصنة ضد السفن الأوروبية ومنها الفرنسية، وكان حكام الجزائر يبدون نزعة شديدة للتصرف في شؤون بلادهم دون التقيد بأوامر الدولة العثمانية، واعتبروا حوض المتوسط بحرا إسلاميا ومنعوا المسيحية من حق الملاحة فيه³.

مع استمرار أعمال القرصنة من طرف الجزائريون، استنجد الملك الفرنسي " شارل التاسع " (1560-1574م) بالدولة العثمانية لإيقاف التعدي على السفن والمناطق التابعة لبلده، وأظهر السلطان العثماني " سليم الثاني " (1566-1574م) موافقته.

1 - البنود 1,10,11,14,13,16.

2 - ليلي الصباغ، الجاليات، مرجع سابق، ص 143.

3 - صلاح عقاد، مرجع سابق، ص 35.

لكن بالرغم من التأكيد العثماني على ضرورة التقيد بالاتفاق العثماني الفرنسي، وعدم شن هجومات على الممتلكات الفرنسية ونهبها، إلا أن البحرية الجزائرية لم تخضع لهذه الأوامر وواصلت أنشطتها القرصنية ضد الفرنسيين، ففي عهد حسن فينيزيانو قام أحد رياس البحر المشهورين والمدعو "مراد" بالاستيلاء على سفينة فرنسية ونهب ممتلكاتها وصادرها له الحسن فينيزيانو، وهذا ما دفع السفراء الفرنسيين لطلب تدخل الباب العالي جراء هذا التعدي الذي قام به هذا الريبس، وطالبو بضرورة الحد من هذه الأفعال¹، وهذا ما دفع السلطان العثماني إلى تقديم رسالة أخرى لحاكم الجزائر سنة 1582م، يأمره فيها بإلقاء القبض على مراد ريبس وتسليمه للباب العالي من أجل معاقبته على فعلته².

إن هذه المراسلات والإجراءات القانونية التي تلقاها حكام الجزائر جراء خرق المعاهدة لم تحدث أي تغيير في مبدأ البحرية الجزائرية، والتي استمرت في نشاطها ضد الفرنسيين، وبالرغم من وجود بنود تتعلق بعدم أسر رعايا الطرف الآخر، إلا أنها لم تقف في وجه الجزائريون الذين حجزوا عددا كبيرا من الرعايا والتجار الفرنسيين، وهذا ما أثار غضب الملك الفرنسي³.

وبحلول القرن السابع عشر رأت فرنسا بأن علاقتها مع الدولة العثمانية لا تضمن لها الحصول على جميع الامتيازات التي ترغب بها، ولهذا قررت الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر عن طريق عقد المعاهدات والاتفاقيات مع حكامها دون الاستعانة بوساطة الباب العالي، حيث رأت بأن تحسين العلاقات مع الجزائر سيضمن لها حفظ جميع مصالحها، والاستفادة من كل مزايا الامتيازات التي منعت من معظمها سابقا.

¹ - صالح عباد، مرجع سابق، ص 22.

² - فاضل بايت، مرجع سابق، ص 252.

³ - عمار عمورة، موجز، مرجع سابق، ص 99.

المطلب الرابع: اتجاه فرنسا لعقد الاتفاقيات مباشرة مع الجزائر (مطلع القرن 17م)
في مطلع القرن السابع عشر دخلت الجزائر مرحلة أخرى في تاريخ علاقاتها الخارجية مع فرنسا، حيث أصبحت هي المسؤولة عن عقد المعاهدات، وهذا ما حدث سنة 1604م، حيث عقد محمد قوصة باشا (1603- 1605م) اتفاق مع حكومة فرنسا دون الرجوع إلى الباب العالي، وقد ضمن هذا الاتفاق للفرنسيين حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط مع ضرورة حمايتها من طرف الأسطول الجزائري، ونص أيضا على إعادة امتياز صيد المرجان للتجار الفرنسيين، وقد أثارت هذه المعاهدة استياء كبير داخل الديوان الجزائري، الذي رفض أعضاؤه الموافقة عليها، بالرغم من مراسلة السلطان العثماني الذي أيد فيها باشا الجزائر، وقد سبب هذا الاتفاق حدوث انقسامات داخلية وتمردات داخل الحكومة الجزائرية، انتهت بعد وفاة الباشا سنة 1605م وفشلت فرنسا مرة أخرى في الحصول على هذه الامتيازات¹.

ولعل أهم ما قد ثبت هذه السياسة حادثة القرصان الفنلندي سيمون، حيث كان هذا القرصان في بادئ الأمر يبدى ولاؤه للجزائر، وتمتع بمكانة عالية داخل البحرية بفضل مساهماته في إدخال تحديثات جديدة في طرق الملاحة، وبحلول سنة 1609م قدم سيمون طلبا لملك فرنسا بالاستقرار في مرسيليا، وقبل هذا الأخير وأدخله تحت حمايته بعد أن منحه القرصان الفنلندي مدفعين جزائريين أعارهما له حاكم الجزائر، وهذا ما أثار موجة الغضب لدى الجزائريين، وقام الديوان الجزائري بتقديم احتجاج للبلاط الفرنسي لاسترجاعها، ولكن ملك فرنسا لم يعر هذه الاتصالات اهتماما².

وهذا ما أدى لتوار العلاقات الجزائرية الفرنسية، وتزايد نشاط القرصنة الجزائرية ضد الفرنسيين بقيادة رياس البحر، ولم يكثرثوا لمراسلات الباب العالي، وشكوى القناصل، وجراء الخسائر التي شهدتها فرنسا في البحر المتوسط فقد حاولت عقد الصلح المباشر مع الجزائر،

1 - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج3، مرجع سابق، ص 120.

2 - محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 124.

ورضخت لشروط الباشا سليمان قاطانيالي (1617-1618م) الذي وعدهم بالسلم، وقامت بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين المحتجزين، ولكنه لم يوف بوعده، وواصلت البحرية الجزائرية هجوماتها ضد فرنسا، وهذا ما دفع السلطان العثماني لتتحيته من منصبه¹.

وقد سعت فرنسا لمواصلات الاستفادة من مزايا الامتيازات التي حظيت بها طوال القرن السادس عشر، وعملت من خلال معاهدة 1619م على توطيد علاقاتها مع الجزائر، وقد تضمنت هذه المعاهدة جملة من البنود وردت في المعاهدات السابقة على غرار حرية التجارة في موانئ الطرفين وإيقاف نشاط القرصنة والأسر بين الطرفين، ولكن الشيء الجديد في هذه المعاهدة هو أنها نصت على مبدأ المعاملة بالمثل في معظم ما ورد فيها، عكس المعاهدات السابقة التي أشرفت الدولة العثمانية عليها، حيث سمحت هذه المعاهدة بالتمثيل القنصلي للجزائر في فرنسا، وفرضت على السفن الفرنسية مجموعة من الإجراءات أثناء أنشطتها في الجزائر لم ترد من قبل².

والملاحظ في هذه المعاهدة أنها تبرز المكانة التي أصبحت تحظى بها الجزائر عند فرنسا، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمنح الجزائر امتيازات مقابل تمنعها بالمثل، وهذا ما يؤكد أن عمليات القرصنة والهجمات التي وجهتها الجزائر معارضة تطبيق الامتيازات سابقا قد كانت لها نتيجة، حيث أثرت على سياسة فرنسا الخارجية، وجعلتها تتبنى مبدأ المعاملة بالمثل لضمان السيرورة الحسنة للمعاهدات.

وبالرغم من عقد الصلح بين الجزائر وفرنسا، إلا أنه لم يستمر طويلا، ودخل الطرفان في حرب أخرى سنة 1620م بعد خرق فرنسا لمعاهدة 1619م، وقد كان سببها تعدي التجار الفرنسيين على الوفد الجزائري المقيم بمرسيليا، وخلف هذا التعدي عشرات القتلى،

¹ - صالح عباد، مرجع سابق، ص 115.

² - هذه المعاهدات هي عرض لمحتوى بعض بنود المعاهدة والتي أخذ نصها من كتاب جمال قنان ... للمزيد ينظر: جمال قنان، نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص ص 77-81.

وهذا ما أثار موجة غضب داخل الديوان الجزائري، وأعلنت البحرية الجزائرية حرباً أخرى على فرنسا، كلفت هذه الأخيرة العديد من الخسائر، خاصة في المجال الاقتصادي¹. وكما أشرنا سابقاً فإن رياس البحر لطالما عارضوا الامتيازات الفرنسية في الجزائر، لما له من سلبيات على مصالحهم في البحر المتوسط من جهة، ونظراً لما بلغه النشاط البحري من جهة أخرى، حيث تمكن الأسطول الجزائري في الفترة الممتدة من 1613 إلى 1621 من أخذ المئات من السفن الأوروبية ومن بينها 192 سفينة فرنسية، وهذا ما يفسر عدم تقييدهم بمعاهدات الامتيازات، حيث أن العائدات التي يحصلون عليها من النشاط البحري أغنتهم عن منح امتيازات لم تكن لها نفس القيمة.

ولهذا فقد حاولت فرنسا كسب صداقة حكام الجزائر عن طريق الإتاوات والهدايا، وهذا ما اقترحه التاجر الفرنسي سانسون إضافة لإطلاق أسرى الجزائريين بفرنسا، وهذا ما أدى لانعقاد معاهدة ثانية بين البلدين سنة 1628م، ونصت على احترام المعاهدات السابقة بين الجزائر وفرنسا، وضمنت حقوق التجار الفرنسيين في البحر المتوسط، كما تعهد الفرنسيون فيها بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين المحتجزين في فرنسا²، كما أنها جددت لفرنسا امتياز صيد المرجان وسمحت لها بإعادة بناء الحصن والمباني التي هدمها الجزائريون سابقاً مقابل هذا الامتياز.

والملاحظ في هذه المعاهدة أنها تشبه لحد بعيد معاهدة الامتيازات لسنة 1535م من حيث المضمون، حيث أظهرت مرة أخرى أن الطرف الفرنسي تمكن من أن يحظى بالامتيازات التي يريدها.

لم تدم هذه المعاهدة إلا سنة واحدة بالرغم من ازدهار النشاط التجاري بين البلدين، وذلك بسبب النوايا السياسية الخبيثة لفرنسا، ولعل أهم ما أدى لخرق هذه المعاهدة هو حادثة السفير في المغرب والذي قام بأسر سفينة جزائرية أثناء عودته لفرنسا سنة 1629م، وهذا

¹ - جمال قنان، معاهدات، مرجع سابق، ص ص 57-58.

² - صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 42.

ما أثار موجة غضب داخل الديوان الجزائري، وعادت عمليات القرصنة الجزائرية ضد السفن الفرنسية، ونتج عنها أسر العديد من الرعايا والتجار الفرنسيين ومن بينهم السفير الفرنسي بالجزائر¹.

ولم يكتثر الديوان الجزائري للمراسلات الفرنسية من أجل عقد السلم مرة أخرى، وشن رياس البحر هجمات أخرى على سواحل بروفانس الفرنسية، واستولوا على ثمانين سفينة فرنسية، وأسروا ألف وثلثمائة فرنسي، وقد بلغت خسائر فرنسا جراء هذه الهجمات أربعة ملايين وسبعمائة واثنين وخمسين ألف جنيه، وازدهرت بفضل ذلك الأسواق التجارية الجزائرية².

ونلاحظ مما سبق أن الجزائر بفضل مجهوداتها في اتخاذ قراراتها قد تمكنت من إخضاع فرنسا لقراراتها، وهذا ما تجلّى في إطلاق فرنسا لسراح الأسرى الجزائريين، مما أكسبها مكانة عالية في حوض البحر المتوسط من جهة، وساعدها في تنظيم علاقاتها الخارجية بمعزل عن تدخل الدولة العثمانية من جهة أخرى، ومنه يمكن القول إن الجزائر قد تمكنت من إرساء مبادئ سياستها الخارجية خلال القرن 17، وأصبحت هي المتحكمة عقد الاتفاقيات وفق ما يتماشى مع مصالحها الداخلية وسياستها الخاصة.

وكخاتمة للفصل نستخلص أن معاهدة الامتيازات لسنة 1535م بين الدولة العثمانية وفرنسا قد احتوت على ستة عشر بندا شملت عدة جوانب سياسية، اقتصادية، دينية، تختلف في قيمتها وأهميتها من طرف لآخر نظرا لاختلاف أسباب وظروف انعقادها، ولقد حصلت فرنسا بموجبها على العديد من الحقوق والامتيازات في الأراضي العثمانية، ونظرا للموقع الاستراتيجي التي تحظى به الجزائر في الحوض المتوسط من جهة، وكونها إيالة عثمانية من جهة أخرى، فقد سعت فرنسا لتحقيق هذه الامتيازات في المنطقة، وبالرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهتها من طرف حكام الجزائر، إلا أنها تمكنت من الحصول على حق

¹ - مبارك بن محمد المليي، مرجع سابق، ص 162.

² - نفسه، ص 163.

التمثيل القنصلي بها، وبدأت نشاطها التجاري في الحوض المتوسط، وفي ظل هذه الأحداث فقد عمل حكام الجزائر على التخلص من قيود معاهدة 1535م لما له من ضرر على الأوضاع الاقتصادية والتجارية للإيالة، وهذا ما نتج عنه دخول العلاقات الجزائرية الفرنسية منحني آخر، أصبحت فيه الجزائر تراعي مصالحها دون تدخل العثمانية.

الخاتمة

الخاتمة:

أخذت الامتيازات الأجنبية والعلاقات الدولية العثمانية في المجال الأوروبي في التحول بين المراحل بشكل يؤكد ان العثمانيين كانوا يضعفون أمام أوروبا يوما بعد اخر مهما ادعت كتب التاريخ خلاف ذلك، فان ما ترتب عن تلك العلاقات يوضح جليا بان الأوروبيين أوجدوا لهم مكانا في الأراضي العثمانية وكسبوا امتيازات مكنتهم من التغلغل في الأراضي العثمانية خصوصا في المنطقة العربية ودول المغرب على رأسها الجزائر منذ القرن السادس عشر الميلادي.

من خلال ما تم عرضه في هذه الأوراق البحثية نخلص ختاماً للقول:

- شكل فتح القسطنطينية منعرجا في تاريخ الدولة العثمانية فبعدما أعطتها قوة في أوروبا، بعد كل صراعاتها وحروبها مع الدول الأوروبية الا انها انتهجت سياسة أخرى في علاقاتها تمثلت في عقد المعاهدات ومنح الامتيازات التي تم استغلالها كدعم في صراعاتها مع الدول المتصارعة وفرنسا أحد هذه الدول
- شهدت فرنسا تغييرات كبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب عدة عوامل منها النهضة وحركة الإصلاح الديني وظهور مفهوم الدولة القومية، خلال القرن السادس عشر الميلادي تسببت في تذبذب العلاقات الخارجية
- الصراع بين "فرنسوا الأول" ملك فرنسا و "شارل الخامس" حول زعامة الإمبراطورية الرومانية مما إثر سلبا على فرنسا وجعلها تبحث عن حليف لها لتحقيق أهدافها.
- الأوضاع العامة للجزائر خلال القرن الخامس عشر انعكست بالسلب عليها مما شجع التحرشات الاسبانية على سواحلها وهو ماد فع بالجزائريين الى الاستتجاد بالإخوة بربروس وأدى الى انتصاب الحكم العثماني بالجزائر سنة 1519م.
- الحاق الجزائر بالدولة العثمانية كانت له نتائج حيث استقرت الأوضاع بالبلاد وعرفت الفترة ازدهار نشاطها البحري الذي كان يمارسه رياس البحر في الحوض الغربي

للبحر الأبيض المتوسط مما أدى الى توتر العلاقات الخارجية للجزائر، وكانت فرنسا تحاول حفظ مصالحها في البحر المتوسط من خلال معاهدة الامتيازات التي ابرمتها مع الدولة العثمانية سنة 1535م.

• احتوت معاهدة الامتيازات لسنة 1535م ستة عشر بندا شملت عدة جوانب سياسية، اقتصادية ودينية.

• تزايد النشاط الدبلوماسي لفرنسا والدولة العثمانية حيث حصل القنصل الفرنسي بفضل هذه المعاهدة على مجموعة من الامتيازات وتوسع النشاط التجاري الفرنسي في الحوض الغربي للمتوسط اذ سمحت المعاهدة بالتنقل الحر في الأراضي العثمانية مقابل دفع ضريبة مساوية للضريبة التي يدفعها الرعايا العثمانيون وأغرقوا الأسواق العثمانية بالمنتجات الفرنسية.

• كانت هذه المعاهدة بداية السلام والتسامح الدين بمختلف انحاء الدولة العثمانية كما سمح هذا الاتفاق بفشل البابوية في ضم فرنسا الى الحلف الصليبي الموجه ضد الدولة العثمانية تحت قيادة " شارل الخامس " .

• حصلت فرنسا على حق التمثيل القنصلي بالجزائر رغم انه لم يكن ذا أهمية الا انه واجه بعض العراقيل والصعوبات.

• فتحت هذه المعاهدة باب العلاقات المباشرة بين الجزائر وفرنسا دون تدخل الدولة العثمانية واقتنعت فرنسا بان الامتيازات قد أصبحت حقا من حقوقها.

• تظهر القيمة التاريخية في هذه المعاهدة في أهمية العلاقات بين الطرفين العثماني والفرنسي حيث كان لها اثارها السياسية والاقتصادية.

في الأخير نستنتج أن معاهدة 1535م كانت سببا في تغلغل فرنسا بالجزائر والحوض الغربي للمتوسط خلال القرن السادس عشر للميلاد وساهمت بشكل كبير في إرساء معالم العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر للميلاد.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

1. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.
3. أحمد سالم علي، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011.
4. أحمد عبد الحليم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986.
5. إدريس الناصر رائي، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، لبنان، 2007.
6. إدوارد شيفرد كريسي، تاريخ الأتراك العثمانيين، تر: أحمد سالم علي، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، 2001.
7. إسحاق عبيد، عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.
8. إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
9. شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تر: حسن السماحي سويدان، دار ابن الكثير، بيروت، 2011.
10. بسام عبد السلام بطوش، الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية، حوليات آداب عين الشمس، مج 37، 2009.
11. تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924م)، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين، 2015.
12. الثقفى يوسف بن علي رابع، موقف أوروبا من الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة والنشر، الطائف، 1417هـ-1997.
13. جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ج2، تر: وجيه البعيني، مر: أنطوان الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1995.
14. جلال يحيى، أوروبا في العصور الحديثة - الفجر، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1981.
15. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
16. جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500_1830م، الجزائر، 1987.
17. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008.

18. حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007.
19. راشد زينب عصمت، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
20. رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994.
21. روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، تر: السباعي بشير، دار الوثائق الرقمية التاريخية، القاهرة، 1993.
22. رولان موسنييه، تاريخ الحضارات العام القرنان السادس عشر والسابع عشر، مج4، ط2، تر: يوسف أسعد داغر، فريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1987.
23. شاوش حباسي، العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي (1945/1518)، موفم للنشر، الجزائر، 1996.
24. صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، تر: منى جمال الدين، دار النيل للنشر، القاهرة، 2014.
25. صلاح أحمد هريدي، تاريخ أوروبا الحديث، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
26. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.
27. عامر بن زيد كاظم الوائلي، الإصلاح الديني قراءة المفهوم في التجربة المسيحية الغربية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2018.
28. عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1954.
29. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام من 920هـ/1514م، 1216هـ/1830م، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2014.
30. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1955.
31. عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 1999.
32. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى فيها، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004.
33. عبد المجيد النعني، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453-1848 من دار النهضة العربية، بيروت 1983.

34. العريض وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، م24، ع1، الجامعة الأردنية، 1997.
35. عزيز سامح التري، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
36. على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مج 1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر 2001.
37. علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، دار الحضارة، الجزائر، 2007.
38. علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل حديثا وقديما، دار منشورات الأنيس، الجزائر، 2011.
39. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.
40. عمر عبد العزيز، دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
41. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية ولاية الجزائر في القرن العشر الهجري/ السادس عشر ميلادي، مج8، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 2019.
42. قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2013.
43. كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (1هـ - 1325هـ / 600م - 1908م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.
44. كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 - 1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
45. ليلي الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر " العاشر والحادي عشر الهجريين"، ج1، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1989.
46. ليلي الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط3، دمشق، 1991-1992.
47. ليلي صباغ، معالم تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ط4، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1998.
48. مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت.
49. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ت.
50. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدول البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

51. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994.
52. محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال الفرنسي، 1969.
53. محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543م)، تص: ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
54. محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013.
55. محمد عبد الباري، الامتيازات الأجنبية، سلسلة المعارف العامة، مطبعة الاعتماد، مصر، 1913.
56. محمد فريك بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط2، مؤسسة الكتب الثقافية، مصر، 1896.
57. محمد محزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي عصر النهضة، دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع، لبنان، 1983.
58. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي - العهد العثماني -، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت 2000.
59. مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، مج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
60. ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث 1435-1848م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996.
61. نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
62. ناصر الدين سعيدوني وآخرون، معجم تاريخي للأماكن والبلدان الجزائرية - حصص فرنسا (الباستيون)، معهد التاريخ، الجزائر، د.ت.
63. ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ في العهد العثماني، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
64. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
65. نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر، سوريا.
66. هنري لورنس وآخرون، أوروبا والعالم الإسلامي تاريخ بلا أساطير، تر: بشير سباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
67. ولي شرين، تاريخ أوروبا السياسي والثقافي بخطوطه العريضة، تر: نزار نبيل أبو منشار الحريوي وأمنة نور قافالي، إسطنبول، 2014.

68. وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زيادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
69. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ح2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
70. يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
71. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: سلمان عدنان محمود، تح: الأنصاري محمود، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988.
72. يوسف علي رابع الثقفي، معاهدة الامتيازات العثمانية - الفرنسية لعام 941هـ - 1535م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، د.ت.
- الرسائل الجامعية:**
73. بركاهم دهان، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2013/2012.
74. خديجة حالة، الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700-1830م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية، أدرار، 2013/2012.
75. خليفة إبراهيم حماش، العلاقة بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير، قسم تاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988.
76. عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985.
77. عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب 923_1069هـ / 1517-1659م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1983.
78. فائقة محمد حمزة عبد الصمد بحري، أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989.
79. فرحات بن صاف، العلاقات القنصلية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2020.
80. كليل صالح، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2006-2007.

81. محمد الأمين عطلي، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي، غرداية، 2011-2012.
82. محمد الصالح بلخير، العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن 10هـ/16م، رسالة ماجستير، الجزائر، 2015.
83. معاذ محمد عبد القادر عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974هـ -1342هـ/ 1566م - 1924)، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2017.
- المجلات والدوريات:**
84. أرزوقي شويتام، طبعة الحكم العثماني في الجزائر (1519- 1830)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 4، ع 1، الجزائر، 2022.
85. خديجة دوالي، الغزو الإسباني على السواحل الجزائرية (911-917هـ/1505-1511م)، مجلة القرطاس، ع6، بنغازي، 2017.
86. رائد سامي حميد الدوري، معاهدة الامتيازات العثمانية الإنجليزية 1580م أسباب عقدها - بنودها- نتائجها " دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، م4، ع18، جامعة تكريت، 2012.
87. سالم جوامع، الإخوة بربروس بين شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط مطاع القرن 16م قراءة جديدة في النشأة والمنجزات، مجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م3، ع3، 2020.
88. صرهودة يوسف، مكانة وظيفة آغا العرب في إدارة إيالة الجزائر أواخر الحكم العثماني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 15، ع 2، الجزائر، 2022.
89. عبد القادر فكاير، العلاقات الجزائرية البرتغالية خلال الفترة العثمانية، دورية كان التاريخية، ع 18، الجزائر، 2012.
90. عبد الكريم شوقي، الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، مج 12، ع 1، الجزائر، 2021.
91. عبد المجيد قدور، النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2007.
92. فاطمة حسين فاضل المبرجي، العلاقات العثمانية - الفرنسية 1566م- 1740م، مجلة سر من رأى، مج 11، ع41، 2015.

93. محمد بوكروبة ومحمد بكار، التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الامتيازات، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج5، ع 1، الجزائر، 2021.

المراجع باللغة الأجنبية:

94. Le Baron I.DE testa, recueil des traites da la porte ottomane avec la puissance etrangères depuis la première traite conclue en 1536 entre SOLEUYMAN, paris.

95. Pierre Levasseur, Ordonnances Des Rois De France Règne De François les 1517_1520, T2, Imprimerie Nationale, Paris, 1916.

المواقع الالكترونية:

96. حامد فتحي، "حكمتها السياسية قبل الدين تاريخ العلاقات العثمانية- الأوروبية" ، موقع رصيف 22، تاريخ النشر في الشبكة: الأحد 5 يناير 2020، تاريخ الاطلاع عليه:15ماي 2023.
<https://raseef22.net/>

الملاحق

الملاحق:

الملحق الأول: بنود معاهدة الامتيازات لسنة 1535م بين الدولة العثمانية وفرنسا¹.

البند الأول: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والمين والتغور والبحار والجزائر² وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتنجول في بلاد الطرف الآخر والحجاء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى التغور والمدن أو غيرها بقصد الإبحار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أي يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الإتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنسيون في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنسية ما يدفعه الفرنسيون بدون أن يدفع الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى.

البند الثالث: كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيرا³ أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه وذمته في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنايئة بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاض شرعي أو (صوباشي)⁴ أو أي موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعلى مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنسيين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً.

¹ هذه المعاهدة ملونة في كتاب محمد فريد بك، مصدر سابق، ص ص 91-94

² المقصود بالجزائر هنا هو الجزر وليس إيالة الجزائر، فبعودتنا للمصدر الذي أخذ منه فريد بك هذه المعاهدة فقد لاحظنا من خلال ترجمتنا أنه لم يكن يقصد الجزائر بل كان يقصد مجموعة من الجزر التي كانت تحت الحكم العثماني... للمزيد ينظر:

- Le Baron I. De Testa, Op.Cit, P16.

³ بيرا " PERA " : منطقة في استانبول وقد كانت موطناً للسفارات الأجنبية منذ القرن السادس عشر... للمزيد ينظر:

- Guide Istanbul, Le Quartier De Pera Istanbul, Janvier , 2023, <https://toutistanbul.com/quartier-de-pera-istanbul/?amp=1>, Accessed 25 May 2023.

⁴ الصوباشي: هو المسؤول عن حفظ النظام في المدينة أو القصبية، وأيضاً يطلق هذا الاسم على رئيس فرقة من الفرسان... للمزيد ينظر: محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، دمشق، 1990م، ص 103.

البند الرابع : لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج¹ أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور وترجمان القنصل.

البند الخامس : ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور التي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين للحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الاستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنسي ضد بعضهما.

البند السادس : لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقرؤا بذلك مكرهين.

البند السابع : لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من المالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنسوي آخر عن ذلك مطلقاً وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزماً بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنسية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن : لا يجوز استخدام التجار الفرنسيين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو فلاتكهم أو ما يوجد بها من اللوازم أو المدافع والذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع : يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها ولو توفي ولم يوص فتسلم

¹ جابي الخراج: المسؤول عن تحصيل واردات الجزية والخراج، وإيجارات الأوقاف، وكانت الإدارة التي يتبعها منظمة بشكل دقيق في الدولة العثمانية... للمزيد ينظر: سهيل صابان، مرجع سابق، ص77.

تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بما قائمة جرد على يد شهود أما لو كانت الوفاة في جهة بما قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر : بمجرد اعتماد جلاله السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهم أو سفنهم أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق سواء كان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب يصير إخراجهم فوراً من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لإطلاق سراحه، ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لاحدهما أو لمن يستأجروهم لذلك سواء في البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقبتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير أخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته بجانب الحكومة التابع إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني وهذا لا يمنع مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهو السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرنسا.

البند الحادي عشر : لو تقابلت دوناتما¹ إحدى الدولتين المتعاقبتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوبها ورفع أعلام دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة وإذا حصل ضرر لاحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فوراً وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمحاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لاحدها أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان.

البند الثاني عشر : إذا وصلت إحدى المراكب الفرنسية سواء بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى مين أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابلة دفع الثمن المناسب بدون الزامها تفرغ ما

¹ "دونانما": مصطلح يطلق على مجموعة من السفن الحربية لدولة من الدول.. ينظر: المصري حسين مجيب، مرجع سابق، ص 61.

بما من البضائع لدفع الأثمان ثم يباح لها الذهاب أينما تريد وإذا وصلت إلى الاستانة وأرادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقاً لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

البند الثالث عشر : لو كسرت أو غرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعاً بحريته لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منها وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

البند الرابع عشر : لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتفى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين فلا يجبر الفرنسي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنسي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنسي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

البند الخامس عشر : كل تابع لملك فرنسا إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا . وقد اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك إنكلترا أخيه وحليفه الأبدى وملك ايقوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

البند السادس عشر : يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضاءها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراجعة كامل نصوصها بكل دقة ولكي لا يدعي أحد الجهل بمحذ المعاهدة يصير نشر صورتها في الاستانة واسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين.



الكلية الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES
AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and
Student Affairs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: 2024/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضى (ة) أدناه :

السيد(ة): **ذو ببي جوهر**

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): **طالب**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: **110041013001960001**

الصادرة بتاريخ: **25-02-2024** عن دائرة: **مخترة**

المسجل(ة) بكلية العلوم الإنسانية **والاجتماعية** قسم: **التاريخ**

تخصص: **تاريخ الجزائر الحديث** تحت رقم التسجيل: **191935078377**

والمكلف بإنجاز أعمال بحث (منكرة/مفرد، منكرة مشتركة/مختبر، أطروحة/مكتوبة)

عنوانها: **معاهدة الامتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا**

لسنة **1533م** وتأثيرها على الجزائر دراسة تاريخية تحليلية

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في

انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعلى (ة):

للمرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



2024/

Faculty of Humanities and Social Sciences
Dean-Deanship of the College for Studies and
Student Success

مكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نباية المادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع،
معاودة الامتياز لبيبة الدولة العثمانية وفرنسا
لسنة 1535م وتأثيرها على الجزائر دراسة تحليلية - تحليلية

إعداد الطلبة،

1- ذولبي جوهر رقم التسجيل، 110011013001960001
2- رقم التسجيل،

القسم، تاريخ الشعبة، تاريخ التخصيص تاريخ الجزائر الحديث
إشراف، د. فالح الميش الرتبة، أ. أ. أ.

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي، 2020-
2021 وأسمح بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة.

رئيس فريق الاختصاص

موافقت وامضاء المشرف(ة)،

رئيس القسم

Web site: <http://virtualcampus.univ-msila.dz/facahs/>
Face book: <https://www.facebook.com/FahsUnivMsila/>
Tel / Fax: +213 35 35 3044

فهرس المحتويات:

الإهداء	-----
شكر وعرفان	-----
جدول الاختصارات:	-----
مقدمة:	-----
أ	-----
الفصل الأول والظروف الدولية في مطلع القرن السادس عشر	
تمهيد:	-----
المبحث الأول: التغيرات الكبرى بأوروبا في مطلع القرن السادس عشر	-----
المطلب الأول: التحولات السياسية والعسكرية	-----
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والاجتماعية	-----
المطلب الثالث: التحولات الدينية والثقافية	-----
المبحث الثاني: أوضاع فرنسا على عهد فرانسوا الأول (1515-1547م)	-----
المطلب الأول: الأوضاع الداخلية	-----
المطلب الثاني: الأوضاع الخارجية	-----
المبحث الثالث: الدولة العثمانية (1453-1566) علاقاتها الدولية وتوسعاتها	-----
المطلب الأول: الدولة العثمانية (1453-1520)	-----
المطلب الثاني: الدولة العثمانية على عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566)	-----
المطلب الثالث: بؤادر التحالف العثماني الفرنسي	-----
خلاصة الفصل:	-----
الفصل الثاني الجزائر مطلع القرن السادس عشر	
تمهيد:	-----
المبحث الأول: الجزائر من المغرب الأوسط إلى إيالة عثمانية	-----
المطلب الأول: الاضطرابات الداخلية	-----
المطلب الثاني: التحرشات الأجنبية	-----
المبحث الثاني: الجزائر والانضمام الى الدولة العثمانية	-----
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لوجود العثماني بالجزائر	-----
المطلب الثاني: التنظيم السياسي والإداري بالجزائر إبان الوجود العثماني	-----

33	-----	المطلب الثالث: التنظيم السياسي والعسكري بالجزائر إبان الوجود العثماني
36	-----	المبحث الثالث: قوة الجزائر في البحر المتوسط وعلاقاتها الخارجية
36	-----	المطلب الأول: بروز الجزائر كقوة بحرية في الحوض المتوسط
36	-----	المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالدولة العثمانية:
40	-----	المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الأوروبية
الفصل الثالث معاهدة امتيازات سنة 1535م دراسة في المحتوى والأبعاد		
43	-----	المبحث الأول: السياق التاريخي لمعاهدة 1535م
43	-----	المطلب الأول: التعريف بالمعاهدة
44	-----	المطلب الثاني: ظروف وأسباب عقدها
48	-----	المطلب الثالث: محتوى المعاهدة وطبيعته
49	-----	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمعاهدة 1535م
49	-----	المطلب الأول: دراسة ظاهرية للمعاهدة
49	-----	المطلب الثاني: دراسة باطنية لمعاهدة 1535م
55	-----	المطلب الثالث: نقد وتقييم المعاهدة
58	-----	المبحث الثالث: انعكاسات معاهدة 1535م على العلاقات الفرنسية-الجزائر
58	-----	المطلب الأول: التمثيل القنصلي بالجزائر من خلال معاهدة 1535م
60	-----	المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي الفرنسي الجزائري من خلال المعاهدة
64	-----	المطلب الثالث: الاستقلال السياسي للجزائر مطلع القرن 17م
66	-----	المطلب الرابع: اتجاه فرنسا لعقد الاتفاقيات مباشرة مع الجزائر (مطلع القرن 17م)
72	-----	الخاتمة:
76	-----	قائمة المصادر والمراجع:
84	-----	الملاحق: